

أوضاع الأوقاف في نجد قبل الدعوة الإصلاحية وموقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب منها

د. أحمد بن عبدالعزيز المحمد البسام

قسم التاريخ

فرع جامعة الإمام بالقصيم

يتبين من دراسة بعض المصادر النجدية التي تحدثت عن الأوضاع الدينية في نجد قبل الدعوة الإصلاحية وقيام الدولة السعودية الأولى معاناة هذه المنطقة من انتشار الجهل بأحكام الشريعة الإسلامية، واختلاط قسم من شعائرها بالبدع والخرافات (١) إلا أن ذلك لم يكن بالصورة القائمة التي تفهم من قراءة بعض هذه المصادر التي بالغت في الحديث عن تردي الأوضاع الدينية في تلك الفترة، فإلى جانب وجود بعض المظاهر المخالفة للعقيدة الصحيحة في بعض الأماكن كان هناك عدد من العلماء وطلبة العلم الذين قاموا بمهام التعليم والقضاء والإفتاء (٢) وتوجيه الناس وإرشادهم وحشهم على فعل الخير ومساعدة المحتاجين من إخوانهم المسلمين، وكان لدى قسم من الأهالي الاستعداد والرغبة في الإحسان وتقبل نصائح علمائهم ووعاظهم في تبني المشروعات الخيرية ومنها الأوقاف على المساجد والصوام والمحتاجين، وتعتبر وثائق صبيح، وصقر بن قطام، ورميثة بن قضيب، وسلطان بن رميح في أشيقر (٣) من أوائل الأوقاف التي حفظت وثائقها .
وسيتناول هذا البحث - إن شاء الله - الحديث عن موضوع الأوقاف (٤) على

ضوء النقاط التالية .

- تحديد الواقفين لأوقات صرف غلات أوقافهم

حدد بعض الواقفين أوقافاً معينة لصرف غلة الوقف أو جزء منها كما جاء في وثيقة وقف صبيح الذي أوصى فيه صاحبه أن يصرف قسم منه * في شهر رمضان المعظم ويكون سماعاً في ليالي الجمعة وليالي الخميس وليالي الاثنين (٥) * ، وجاء في وصية حسن بن محمد - التي تلف قسم من أولها - قوله * وثلاثين وزنه تخرج ليلة إحدى النظيرين ليلة الثلاثين من شهر رمضان وثلاثين تقسم على الفقراء والمساكين يوم عاشوري (٦) اليوم العاشر (٧) من شهر الله المحرم (٨) * وكانت هذه الوثيقة هو الشيخ محمد بن أحمد القصير (٩) ، وتدلل وصية الواقف بإخراج جزء من وقفه ليلة الثلاثين من رمضان على اهتمامه برعاية المحتاجين ليشاركوا إخوانهم الأغنياء بمناسبة عيد الفطر .

وجاء في مجموع الشيخ المنقور (١٠) - وهو أحد العلماء النجديين قبل الدعوة - فتوى للشيخ ابن حجر العسقلاني عن حكم شرط الواقف تفريق غلة وقفه في يوم عاشوراء ، وهل يلزم تنفيذ شرطه ، وعن الحكم إذا تعذر التفريق فيه فهل يؤخر إلى عاشوراء الثاني أم لا ؟ وأجاب ابن حجر - رحمه الله - بأنه يجب تفريق الغلة في يوم عاشوراء ، فإن تأخر تفريقه فرق عند الإمكان ولا يؤخر إلى عاشوراء الثاني (١١) .

وهناك وقف حددت صاحبه مريم بنت محمد بن قاسم ليلة الجمعة أو يومها في جميع العام لإخراج غلة وقفها على أولادها ف جاء في وصيتها بعد تحديد العقار الموقوف * وقفت مريم المذكورة جميع ما ذكرنا أرض ذلك ونخله وجميع حقوقه الداخلة فيه وإخراج عنه قربة إلى الله تعالى على جميع الدهر يخرج في ليلة الجمعة أو يومها في جميع السنة يقسمه الولي حسب الإمكان على المحتاجين من أولادها وأولاد أولادها ما تعاقبوا وتناسلوا (١٢) * وكتبه الشيخ أحمد بن عثمان

الحسيني (١٣).

ويتبين اهتمام صاحب وقف آخر في يوم الجمعة بتحديد عدد أيام الجمع في السنة بإحدى وخمسين جمعة، وطلبه إخراج واحد وخمسين صاعاً من التمر بحيث يخرج صاع من التمر كل يوم جمعة كما جاء في وقف محمد بن حسن سيف الذي قال فيه ' وقادم في الوقف المذكور على أربابه أحد وخمسين (١٤) صاعاً ثمراً يقسط على الجميع يخرج كل ليلة جمعة أو يومها صناع ثمر على الفقراء والمساكين (١٥) ' . وكاتبه هو الشيخ محمد بن أحمد القصير .

ويتضح من هذه الوثائق اهتمام الواقفين بليلة الجمعة (١٦) ويومها، ولعل مرد ذلك اعتقادهم بفضل يوم الجمعة وفضل الإيقاف فيه، وكذلك لتوقف بعض أصحاب الأعمال والحرف عن العمل في هذا اليوم وحاجتهم إلى إعاشة أنفسهم وأولادهم في هذا اليوم الذي لا يحصلون فيه أجر، لأنهم يتركون العمل في هذا اليوم من أجل التقدم إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة .

ويتبين اهتمام الواقفين بليلة الجمعة من قراءة وثيقة وقف محمد بن قاسم الذي جعل قسماً منه على سراج مسجد الفيلقية في أشيقر، وطلب إيقاده ثلاثة أشهر في السنة هي رجب وشعبان ورمضان، وحدد وقت تعليقه من أذان العشاء الأخيرة إلى خروج الجماعة من المسجد بعد أدائهم راتبة العشاء، والشاهد في هذا استثناءه ليلة الجمعة وطلبه التقدم في إيقاد السراج منذ بداية القراءة والوعظ حيث جاء في وثيقة هذا الوقف ' كذلك على إمام مسجد الفيلقية قادم في غلة ذلك الوقف، سراج يوقد فيه ثلاثة أشهر رجب وشعبان ورمضان والذي يعلقه بجاعله الإمام أي إمام ذلك المسجد فإن امتنع من إعلاقه بجعله لم يكره عليه لكن يؤخذ من غلة ذلك الوقف ما يجاعل به عليه يوقد ذلك السراج عند أذان العشاء الأخيرة ويستمر إعلاقه إلى خروج الجماعة متستئين سوى ليلة الجمعة فمن حين يبدأ المذكور (١٧) ' .

ولعل سبب تمييز الواقف لليلة الجمعة بالتقدم في تعليق السراج تمييز الأئمة لها

بشروعهم في قراءة الحديث والوعظ قبل أذان العشاء، أما الليالي الأخرى فتكون القراءة بعد الأذان، أما فيما يتعلق بتحديد الأشهر الثلاثة فبالنسبة لشهري رجب وشعبان فقد ورد دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يبارك الله فيهما (١٨)، فلعل الواقف يدعو بدعاء الرسول ز ويأمل البركة في هذين الشهرين، ويزاد فيما يتعلق بشهر شعبان كونه استعداداً لشهر رمضان، أما فيما يتصل بشهر رمضان فالأمر واضح بحاجة الناس إلى إيقاد السراج مع أن الواقف غلب جانب الشهرين الأولين بطلبه إيقاد السراج حتى خروج الجماعة بعد أدائهم السنة وليس بعد أدائهم صلاة التراويح.

كما يتضح من وقفي حسن بن محمد ومحمد بن حسن بن سيف أن التمر يوزن ويكال في فترة واحدة، وأن بعض الناس يرغب التعامل في الوزن كما جاء في وقف حسن بن محمد، وبعضهم يرغب التعامل في الكيل كما جاء في وقف محمد بن سيف وكلاهما في بلد واحد هو أشيقر، وفي فترة متقاربة بل إن كاتب الوقفين عالم واحد هو الشيخ محمد بن أحمد القصير، والأصل في التمر الكيل كما ورد في أحاديث صدقة الفطر ومنها قول ابن عمر: " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر . . " إلى آخره، وقول أبي سعيد الخدري: (كنا نعطيهما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر) إلى آخره (١٩).

وبعد ذلك ظهر معيار آخر للتمر وهو الوزن، وربما يكون سبب ذلك هو تنوع التمر بين المشور الباقي على أصله وكيله وبين المعجون الذي يتناسبه الوزن، وقد اختلف الشيخ أحمد بن عطوه (٢٠) مع بعض العلماء التجديدين وغيرهم في التمر المعجون حيث قال الشيخ ابن عطوه ببقائه على معياره الأصلي مكيلاً، وقال مخالفوه بأن معيار التمر (٢١) المعجون (٢٢) هو الوزن (٢٣).

ومع تحديد بعض الواقفين لأزمة معينة لإخراج غلة أوقافهم إلا أنهم اهتموا بتلمس حاجة بعض الناس فأجازوا صرف غلة أوقافهم في غير الأوقات المحددة لها

إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ومن هذه الأوقاف وقف صبيح الذي قال فيه الواقف * وإن أصاب الناس مجاعة في غير شهر ومضان أطعمه الولي إذا وأى الصلاح في ذلك (٢٤)، وهذا يدل على معرفة الواقفين بأحوال الناس وظروفهم المعيشية، وفهمهم أن إنفاق غلة أوقافهم في غير الأزمنة الفاضلة كشهر رمضان ربما يكون أفضل تبعاً للقاعدة الفقهية المشهورة بأنه قد يعرض للمفضول ما يصيره أفضل من الفاضل، ولإدراك بعض الواقفين - وربما بتوجيه من بعض طلبة العلم - أن غالبية الناس يخرجون زكاة أموالهم وصدقاتهم التطوعية في الأزمنة الفاضلة فتقل حاجة الفقراء فيها إلى المساعدة بينما تزداد حاجتهم إليها في الأوقات الأخرى، كما أن هناك بعض جهات الصرف التي لا تحتمل تحديد وقت لصرفها مثل إيقاف بعضهم قسماً (٢٥) من أوقافهم على تجهيز الموتى الذين لم يخلفوا ما يجهزون به (٢٦).

تجهيد الواقفين لجهات صرف غلات أوقافهم

من الأوقاف من يطلب أصحابها صرف غلتها على الفقراء والمساكين ويؤكدون على أحقية ذريتهم بها في حالة احتياجهم إليها، وإن كان بعضهم محتاجاً فيعطي من الوقف دون الغني منهم، ومن ذلك وقف عائشة بنت محمد بن حسن وآخرين معها، وبما جاء في كتابة وقفهم قولهم * وتخرج غلة كل الوقف في جميع الدهر على الفقراء والمساكين، فإن احتاج أحد من ذريتها أو ذريتهم فهم أحق به من غيرهم فإن كان ذريتها أغنياء فكل منهم يخرج حقه على الفقراء والمساكين، وإن كانوا محتاجين كلهم فهو بينهم، وإن كان بعضهم محتاج (٢٧) وبعضهم غير محتاج فهو للمحتاجين خاصة، فليس للغني شيء (٢٨) * وكتابه هو الشيخ عبد الله بن أحمد بن مشرف (٢٩).

ومن الواقفين من يحدد الأطراف المستفيدة من وقفه بداية بأولاده ثم أقربائه حسب درجات قربهم منه، ويطلب الواقف صرف غلة وقفه على فقراء بلده في حالة انقطاع ذرية أقاربه جميعاً كما جاء ذلك في وقف الشيخ حسن بن بسام (٣٠)،

ومما جاء في وصيته قوله * فإن انقطعت الذكور من ذريتي والعياذ بالله فأرض نجلًا راجعة إلى الإناث من ذريتي على الترتيب المذكور ، فإن انقطعوا والعياذ بالله فعلى الذكور من ذرية أخوي (٣١) حسين ثم على الإناث من ذريته على مثل ما ذكرت في ذريتي ، فإن انقطعوا آل حسين فعلى الذكور من ذرية نجل بنت علي على الترتيب ، فإن انقطعوا والعياذ بالله فعلى المحتاجين من آل عبد الله بن بسام ثم من آل بسام بن منيف الأقرب فالأقرب ثم على عامة أشيقر فقرائهم دون الأغنياء (٣٢).

وينفل بعض الواقفين أبناءه الموجودين معه وقت كتابة الوصية على من يأتي له من أبناء بعد كتابتها ، فيجعل نصف الوقف من حق أبنائه الموجودين والنصف الآخر لأبنائه الموجودين ومن سيوجد منهم بعد كتابة الوقف ، ومن ذلك وقف عثمان بن بجاد الذي جاء فيه * أقر عثمان المذكور لقد وقف نصيبه المذكور نصفه على أولاده الموجودين من زوجته شما ابنة بحيل وهم جاسر ومحمد وعبد الله وشما للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولادهم إلا من كان من أولاد البنات من غير البجادي فلا يستحق شيئاً وبقيّة النصيب المذكور على أولاده الموجودين ومن سيوجد على الترتيب السابق (٣٣) * وكاتبه الشيخ عثمان بن شبانه (٣٤) .

ويقسم بعضهم وقفه إلى عدة أقسام يرى أنها تتناسب مع حاجات وأوضاع ورثته وذريته ، ومن ذلك وقف الشيخ حسن بن بسام الذي قسمه إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول : البيت وأثاثه أوقفه على أم أولاده حيث جاء في وصيته قوله : * الحمد لله أقول وأنا حسن بن علي أنني قد تصدقت بداري دار أم قنا كلها والدويره معها على أم أولادي وجميع ما فيها تبع لها داخل في الصدقة إلا الكتب والسلاح فهو خارج مالها فيه شيء وإلا فكل ما فيها من أثاث ومتاع ورحا (٣٥) وغير ذلك * .

القسم الثاني : أرض زراعية أوقفها على أولاده حيث قال في وصيته : * وأرض نجلًا سبيل حبيس لاتباع ولا توهب ونخلها تبع لها وهي على جميع أولادي

بطناً بعد بطن الأعلى فالأعلى * .

القسم الثالث: الكتب أوقفها على طلبة العلم من ذريته الذكور دون الإناث، ومنع إخراجها من دار أم أولاده، واستثنى من ذلك إخراج الكتاب لحاجة بشرط إعادته بعد ذلك، ويختلف هذا القسم عن سابقه بكونه يقتصر على فئة معينة من أولاده وهم طلبة العلم ولذا جعل استفادتهم منه متساوية وغير مرتبطة بترتيب درجات قريتهم منه كما في القسم الثاني * . ومما جاء في كتابة وقفه حول القسم الأخير قوله: " والكتب كلها مصاحف القرآن وكتب العلم جميع ما أملك منها وقف على طلبة العلم من ذريتي الذكور دون الإناث ووليها طالب العلم المصلح ولا لأحد عليه اعتراض في ولايته ولا يخرج من دار أم أولادي أبداً إلا أن يخرج أحد منهم لحاجة بكتاب ثم يرده، وذريتي شركاء في ذلك لا ترتيب بينهم في الكتب بل درجاتهم فيهن سواء (٣٦) * .

ومنه أيضاً وقف مريم بنت محمد بن قاسم الذي تضمن تقسيم الأثاث الداخلي في الوقف إلى ثلاثة أقسام كما يتضح من وصيتها التي جاء فيها * وشرطت الواقفة المذكورة أن القدر الكبير الذي فيه عشرة امداد أن أولادها الذكور أحق به (٣٧) . . . عبد الله ابنها أولاً ثم إخوانه ولا لبنتها فيه اعتراض يكون مالهم به حاجة والمقرصة (٣٨) فهي يم البنت مدة حياتها مالهم عليها اعتراض ولها المسافرة بها بشرط الغرامة إن ذهبت والفاثية (٣٩) الساجية الزينة فهي عند البنت عاريه مدة حياتها (٤٠) * .

- استثناء غلة الوقف مدة الحياة

ويجعل بعض الواقفين بداية سريان حكم الوقف من موته فيستثنى لنفسه غلة الوقف مدة حياته ليضمن تمكنه من التصرف في غلة الوقف والأخذ منها في حال احتياجه إليه فيشترط بعضهم لنفسه جميع غلة الوقف والولاية عليه في حياته كما في وقف سلطان بن رميح الذي جاء في وصيته قوله: * وقد اشترط سلطان لنفسه

جميع غلة الوقف المذكور والنظر عليه مدة (٤١) حياته * ، ويستثنى بعضهم ما يحتاجه من النفقة والأكل من الوقف كما في وصية صقر بن قطام التي جاء فيها : " وقد اشترط صقر لنفسه الولاية والعزل واستثنى النفقة على نفسه والأكل مدة حياته من غلة الأوقاف المذكورة (٤٢) * وجاء في وصية محمد بن حسن بن سيف قوله * واستثنى الواقف غلة الوقف المذكور مدة حياته (٤٣) ، وفي وصية محمد بن قاسم قول الموصى * واستثنى غلتها أي القسمة (٤٤) المذكورة لنفسه (٤٥) مدة حياته * .

- عمارة الأوقاف

ويهتم الواقفون بعمارة أوقافهم من غلة الأوقاف لضمان استمراريتها في الصرف على الجهات المحددة لها فقد جاء في وصية صبيح قوله : * ويبدأ الولي بعمارة الوقف وكلما (٤٦) يزيد في ثمائه * ، وجاء في وصية صقر بن قطام قوله : * فالولي الناظر على جميع ذلك سليمان بن عبد الله (٤٧) من موعين يصلح الأوقاف من غلتها بما يزيد في ثمائها من خدمة وغيرها ويخرج ما ينوء بها من الأغرام في بناء حيطانها أو غرم أو سيل أو جراد أو غير ذلك (٤٨) * .

كما اهتم الواقفون بالعناية بالأثاث الموقوف وإصلاحه لضمان استمرار استعماله والاستفادة منه كما جاء في وصية مريم بنت محمد بن قاسم قولها : * وقادم في ذلك الوقف بعد ما يحتاجه من العمارة عمارة قدر فيه عشرة أمداد نحاس وقدر أيضاً فيه مد ونصف نحاس ولا تنقص القدور عما ذكرنا ما نقص منها من الاستعمال زيد فيه حتى يتم ورحا ومقرصة كل جميع ما ذكرنا قادم في (٤٩) غلة ذلك الوقف * وجاء في وصية عائشة بنت محمد بن حسن قولها : * إنها وقفت قدبرين أحدهما يسع صاعاً ونصفاً والآخر يسع مدين ، ومقرصة حديد ورحاوين ، وإن عمار ما خرب وتعطل منهن من غلة ذلك الوقف فإن تلف شيء من ذلك رد مكانه مثله من غلة (٥٠) الوقف أيضاً * ، ويلاحظ أن الموقف من الأثاث من وصايا

النساء وذلك يرجع لشعورهن بالحاجة إلى هذه الأواني وأهميتها لمباشرتهن العمل بها في بيوتهن .

وكما يحرص الواقفون على عمارة أوقافهم يحرصون أيضاً على حمايتها عما يضر بها ، فقد وقف أحمد بن عبد الرحمن بن عتيق نخلة له في أشيقر ومنع أن يفرس شيء بالقرب منها يكون سبباً في ضررها حيث جاء في وصيته قوله عن النخلة الموقوفة : * ولها مما يليها من الأرض طول عسيبها لا يفرس فيه شيء مما (٥١) يضر بها * وكاتب الوقف هو الشيخ محمد بن إسماعيل (٥٢) .

وبمقارنة وثيقة هذا الوقف مع وثيقة وقف صقر بن قطام يتبين اختلاف الناس في تقديرهم لما ينبغي أن يوقفوه فصاحب هذا الوقف أوقف نخلة واحدة على ابنه وذريتهما ، ونص على اقتسام ثمر هذه النخلة الواحدة بين ذريتهما حيث جاء في وصيته * أن هذه النخلة وقف على ابنه محمد وعبد الرحمن بينهما نصفان ثم على ذريتهما لذرية كل واحد منهما نصفها (٥٣) * .

أما صاحب الوقف الثاني وهو صقر بن قطام فقد أوقف على أهل بلده أشيقر أملاكه الخمسة كلها وجاء في وصية الوقف تحديدها وهي * ملكه المعروف بحيطان أم شكال ، وأيضاً أرضه في العقلة المعروفة بأرض آل با علي ، وأيضاً أرضه في العقلة المعروفة بأرض ابن ربيعة ، وأيضاً أرضه في البر فيها بئر خارج القرية يومئذ تعرف بالحميدية ، وأيضاً ملكة المعروف بالبديعة * وقف صقر المذكور جميع هذه الأملاك المذكورة وأخرجها من يده ومن ملكه قرية لله تعالى على أهل قرية أشيقر (٥٤) * .

– التعدي على الأوقاف

تعرض بعض الأوقاف للإشراف عليها واستغلالها ممن لم يعينهم الواقف أو أحفاده ، ويحدث ذلك غالباً عند خروج الواقف أو أحفاده من بلدهم دون تعيين أحد من قبلهم للإشراف على هذا الوقف ، ويتج عن ذلك استغلاله ممن نصب

نفسه مشرفاً على هذا الوقف وربما أولاده من بعده، والأكل منه متأولين عملهم هذا بأنهم من الفقراء والمساكين الذين لهم الحق في الأخذ من غلة هذه الأوقاف.

ومن ذلك وقف الشيخ سليمان بن علي بن مشرف الذي أوقف دخينية المسورية في أشيقر، وبعد انتقاله من أشيقر استولى عليه عبد العزيز بن خريف كما يفهم ذلك من رسالتين إحداهما فقد أولها ومما جاء فيها: * شهد خلف بن خريف بأني طيبت على جدي عبد العزيز في جلاجل، وقال: يا ولدي ترى دخينية المسورية سبل لآل سليمان بن علي، فأنت كلها مادام ما جالها أحد، وشهد عبد الكريم الرقراق وعبد الوهاب بن شبيحه وعثمان الحصيني وإبراهيم بن نشوان بأن إفاضة الناس يحكيه آخر عن أول أن هالدخينية وتبعها سبل للمشارفة وأنا يا إبراهيم بن نشوان أنقل عن أبي رحمه الله أنه يقول (٥٥). . على الشيخ محمد وقال له عبد العزيز بن خريف يا شيخ عندنا لكم سبل وفي يدي هالفابت وأبيك تمضية لي وقال الشيخ - رحمه الله - ما استر خصتنا فيه أول ولا انحن (٥٦) بجايينك فيه تالي (٥٧) * .

وأما الرسالة الثانية فهي من فاطمة بنت الشيخ عبد الله بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - إلى الشيخ عبد الله أبا بطين (٥٨) تطلب منه استرداد وقف جدها من آل خريف، ومما جاء في رسالتها * من فاطمة بنت الشيخ عبد الله بن الشيخ إلى الشيخ المكرم عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد لنا سبيل في أشيقر لجدي فيوم ان الله مغنيا عنه وحننا ما درينا عنه ويوم ان الله أحوجنا فاتحن أحق به ومستولي عليه عبد العزيز بن خريف * .

وفهم من الوثيقة الثانية أن القضاة يحكمون بإعادته إلى أصحابه إذا ثبت لهم أحقية المطالبين به كما جاء ذلك في رسالة فاطمة بنت الشيخ عبد الله التي تحدثت عن وقف جدها واستيلاء ابن خريف عليه ثم أشارت إلى نظائر له استعادها أصحابها وذكرت منها جوابي الربيعية فكها إبراهيم المشهدي، وسبل الطلاحا فكه الطليحي، وسبل آل قاضي .

أما في حالة عدم ثبوت أحقية المطالب بالوقف فإن القاضي يتوقف كما يفهم

ذلك من جواب الشيخ عبد الله أبا بطين على طلب فاطمة بنت الشيخ عبد الله المطالبة بإعادة وقف جد جدها حيث قال الشيخ عبد الله * من حال ما ذكرت فأنا ما أقدر أنزعه من يد الذي هو في يده بعد ما جرى فيه ما جرى إلا بشهود يشهدون أنه وقف سواء شهدوا على وقفته أو أن عبد العزيز بن خريف حالة كونه في يده مقرر بأن هذا المعين وقف لآل فلان (٥٩) * .

ويفهم من النص الذي تم إيرادته من الرسالة الأولى أن الشيخ محمد - رحمه الله - لم يجب ابن خريف في طلبه إمضاء الوقف له، كما أنه قد يفهم من كلامه أنه لن يطالبه به مستقبلاً إلا أنه قد ورد في الرسالة نفسها ما يدل على أن الشيخ محمد قد وهب هذا الوقف لآل خريف، ومما جاء فيها * وأنا يا عبد الكريم الرقراق أنقل عن عبد العزيز بن خريف وعن أبي رحمهما الله أنه طلبه من الشيخ وأنه أعطاه إياه (٦٠) *، فلعل فاطمة بنت عبد الله لم تعلم بهذه الهبة فطالبت بإعادة الوقف، وتبقى المسألة محل نظر لأن الوقف لا يوهب، وإن قيل بأن الشيخ محمد - رحمه الله - يعترض على بعض الأوقاف ويرى بيعها فإن الهبة لا تتم إلا بموافقة جميع آل جده سليمان المشاركون له في الوقف .

حرص الأبناء على إثبات أوقاف آبائهم

يحرص بعض الأبناء على تنفيذ رغبات والديهم في إيقاف بعض أملاكهم في حالة وفاتهم قبل إتمام إجراءات تثبيت ذلك عند الحاكم الشرعي مع أن النظرة المادية القصيرة تقتضي إبقاء هذا الملك طلقاً وقسمته على الورثة مع بقية التركة، ومن الأمثلة على ذلك وقف علي بن عبد الله بن قريوان في حرميلاء حيث جاء في وثيقة هذا الوقف قول كاتبه الشيخ محمد بن ربيعه العوسجي (٦١) * حضر لدي العبد الضعيف في مجلس الشرع الشريف المرشد من أولاد علي بن عبد الله الملقب قريوان وهم عبد الله وإبراهيم وراشد وقويت ومريم وسلماء (٦٢) وأهمهم شعا بنت إبراهيم بن صقر زوجة أبيهم والكل جائز التصرف وادعوا أن أباهم علي المذكور في

حال صحة بدنه ووفر عقله وجواز تصرفه وأمره وقف ما هو في ملكه ونحت تصرفه عقاره الكاين في شرقي بلد حرمللا (٦٣) * ، وبعد حديث الشيخ ابن ربيعة في هذه الوثيقة عن شهادة الأبناء على وقف أبيهم وكيفية قسمته وتقديهم شهادة لعثمان بن مغيصيب ، وقبول الشيخ لها ووصفه كاتبها بالعدل والصلاح حكم بثبوت هذا الوقف وقال : * فحيثئذ حكمت بوجوب ذلك ولزوم عقد هذا الوقف (٦٤) * .

ومن ذلك أيضاً وقف عائشة بنت محمد بن حسن الذي أثبتته المحاكم الشرعية بتصديق ابنها وإمضائهم لشهادة شاهد على وقفها حيث جاء في وثيقة هذا الوقف * فلما سمع ابنها عبد الله وسليمان شهادة الشاهد المذكور بالوقف المذكور على شروطه المذكورة وصدقاه وأمضياه وأقرا بلزومه وثباته فكان وفقاً صحيحاً لازماً ثابتاً دائماً (٦٥) * .

- تورع بعض أصحاب الأوقاف وتغلفهم عن الأخذ منها

ينص بعض الواقفين على أولادهم أن تكون غلة الوقف خاصة بالمحتاجين منهم ، وينص البعض الآخر على قسمة غلة الوقف بين أولاده غنيهم وفقيرهم ، ويفهم من بعض وثائق الأوقاف تورع بعض الأغنياء وتغلف بعض المحتاجين عن الأخذ من غلة هذه الأوقاف ، ولتوقع بعض الواقفين حدوث ذلك يطلبون تحويل حق الغني المتورع إلى المحتاجين من عائلة الموقف ، وتحويل حق المحتاج المتغلف إلى المحتاجين من عامة المسلمين .

ومن الأمثلة على ذلك وقف محمد بن قاسم الذي تضمن عدداً من الوصايا وجهات صرفها حيث جاء في أحدها بلزوم صرفها * على غلنا (٦٦) الواقف الغني والفقير ومن تغلف منهم عن نصيبه أخرج نصيب المتغلف على بنات أخيه مشلب المحتاج منهم * ، وجاء في وصية أخرى قوله * فإن كان ذرية الواقف أغنياء فعلى المحتاجين من آل قاسم فإن لم يكن من آل قاسم محتاج أو كان ولم يطلبها مع علمه بها فعلى الفقراء من المسلمين (٦٧) * .

بعض التجاوزات في الأوقاف وموقف الشيخ محمد بن عبد الوهاب منها

عند التأمل في وثائق بعض هذه الأوقاف يتبين أن قسماً من أصحابها يمنعون أولاد بناتهم من الاستفادة منها، ومن الأمثلة على ذلك وقف مريم بنت محمد بن قاسم، ومما جاء في وثيقة هذا الوقف: * وقفت مريم المذكورة جميع ما ذكرنا أرض ذلك ونخله وجميع حقوقه الداخلة فيه والخارجة منه قرابة إلى الله تعالى على جميع الدهر، يخرج في ليلة الجمعة أو في يومها في جميع السنة يقسمه الولي حسب الإمكان على المحتاجين من أولادها وأولاد أولادها ما تعاقبوا وتناسلوا الذكر والأنثى بالسوية، وليس لأولاد البنات في ذلك الوقف نصيب بل هو على المحتاج من أولاد الواقعة المذكورة وأولاد ذكورهم ما تعاقبوا وتناسلوا دون أولاد البنات فلا يستحقون شيئاً (٦٨) *، وكاتب هذه الوثيقة هو الشيخ أحمد بن عثمان الحصري.

وهناك وقف آخر يتعلق بحويط آل سكران تلف جزء من أول الوثيقة المتضمن لاسم صاحب الوقف غير أن اسمه الأول سليمان ورد في ثانيا الوثيقة الخاصة بالوقف، ومما جاء فيها: * وقف ملكه المذكور وسبله وأبده وحبه قريه إلى الله تعالى على أولاده الذكور والإناث الموجودين ومن سيوجد ما تناسلوا وتعاقبوا للذكر مثل حظ الأنثيين، فمن مات من الذكور عن ولده فنصيبه لولده للذكر مثل حظ الأنثيين ولو لم يكن له إلا بنت واحدة فنصيبه كله لها، وإن لم يكن له ولد فنصيبه راجع على أهل الوقف، وليس للبنات إلا حياة عيونهن وليس لفضانهن منه شيء، ولو لم يبق من ذرية سليمان إلا بنت واحدة فالوقف كله لها وليس لأولادها منه شيء (٦٩) * . وكاتبه هو الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل (٧٠).

ويسمح بعض الواقفين لأولاد بناته بالاستفادة من الوقف إذا كانت البنت من صلب الواقف والأولاد من صلب هذه البنت، ومن ذلك وقف محمد بن حسن بن سيف ومما جاء في وثيقة هذا الوقف أن محمداً وقف هذا الوقف على ابنه حسن وبناته الأربع كلشم وشما وميثا وفاطمة ثم جاء في الوثيقة: * وليس لولد البنات منه شيء إلا ولدها لصلبها فله ماله ثم يرجع بعد موته نصيبه لأهل الوقف (٧١) * .

وكانه هو الشيخ محمد بن أحمد القصير .

ويشترط بعض الواقفين لاستفادة أولاد البنات من وقفهم كون هؤلاء الأولاد من عائلة الواقف، ومن الأمثلة على ذلك وقف محمد بن عبد الله بن قاسم حيث جاء في وثيقة هذا الوقف: "وليس للبنات في ذلك الوقف إلا حياة عينها فلا شيء لأولاد البنات في ذلك الوقف إلا أن يكون أولاد البنات من آل قاسم فلهم نصيب أهمهم بعد موتها (٧٢) " . وكانت وثيقة هذا الوقف هو الشيخ أحمد الحصري .

ومنه أيضاً وقف عثمان بن بجاد الذي جاء فيه أن هذا الوقف على أولاده ثم أولادهم " إلا من كان من أولاد البنات من غير البجادي فلا يستحقون شيئاً (٧٣) " . وكانت وثيقة هذا الوقف هو الشيخ عثمان بن عبد الله بن شبانه .

ومن الواقفين من يجعل وقفه على ذريته من الأولاد دون البنات إلا أنه ينص في كتابة وقفه على أنه في حالة انقطاع الذكور من ذريته تعود غلة الوقف على ذريته من البنات، ومن ذلك وقف الشيخ حسن بن علي بن بسام الذي جاء فيه قول الواقف " وأرض نجلا سبيل حبس لا تباع ولا توهب ونخلها تبع لها وهي على جميع أولادي بطناً بعد بطن الأعلى فالأعلى، وبعد حديثه عن ولاية الوقف . قال: " فإن انقطعت الذكور من ذريتي والعياذ بالله فأرض نجلا راجعة إلى الأناث من ذريتي على الترتيب المذكور (٧٤) " .

وهناك عدد من الواقفين لم يمنحوا أولاد بناتهم من الاستفادة من هذه الأوقاف بل جعلوا قسمتها كقسمة الميراث، ومن الأمثلة على ذلك وقف سلطان بن رميح المكون من ملكين جاء في وثيقة توقيعهما " وقف سلطان هذين الملكين أرضهما ونخلهما وحقوقهما من الماء وغيره، وعشه في حويط المنازل داخله في ذلك وما تعلق بذلك من المصالح على أولاده أجمع للذكر مثل حظ الأنثيين ثم على أولاد أولاده ما تناسلوا وتعاقبوا بينهم حسب قسم الميراث فمن مات منهم وله عقب فنصيبه لذريته على ذلك، ومن مات وليس له ذرية فحقه ساقط كعدهم ونصيبه بين الباقيين بالسوية على ما ذكرنا، ولا يشارك أولاد آباهم ولا أمهاتهم ماداموا

باقين ومن مات منهم فنصيبه لعقبه سواء قلوا أو كثروا (٧٥) * . وكتابه هو الشيخ طلحة بن حسن بن علي بن بسام (٧٦) ، ومنه أيضاً وقف علي بن عبد الله الملقب قريوان في حريملاء والذي جعل وقفه على زوجته وعلى أولاده للذكر مثل حظ الأنثيين (٧٧) * .

ومن الواقفين من يزيد في وقفه عن الثلث ، ومن ذلك وقف صقر بن قطام الذي جاء في أوله * وقف وسيل وحبس ونجيز صقر بن قطام بن صقر في حالة صحة عقله ويدنه وطوعه ورضاه وجواز أمره جميع أملاكه (٧٨) في قرية أشيقر * ويستدل بالعبارة الأخيرة على أن الموقف أكثر من الثلث ، ولا يرد على هذا القول بإمكانية وجود أملاك له في غير أشيقر تعادل ضعف ذلك لأن الغالب تركز أملاك الإنسان في بلده في تلك الفترة .

وفهم من كلام بعض العلماء النجديين عدم معارضتهم نص بعض الواقفين على منع نسل البنات من الاستفادة من أوقافهم ، واختلافهم في دخول أولاد البنات في كلمة الذرية أو الأولاد التي ترد في وصايا الواقفين ، فقد أجاب الشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان (٧٩) عن سؤال يتعلق بوقف إبراهيم بن محمد وتقسيمه غلة وقفه على أبنائه وبناته ونصه على أنه * للذكر مثل حظ الأنثيين ، الذكر ونسله والبنات حياة عينها * ومما جاء في جواب الشيخ ابن ذهلان قوله * لا يدخل فيه ولد البنات (٨٠) * ، كما نقل الشيخ أحمد البجادي (٨١) فتوى للشيخ محمد بن إسماعيل في حكم وقف امرأة وقفت على بنتها ونسلها من الذكور والإناث جاء فيها قول الشيخ محمد * ولا يدخل فيه نسل الإناث من نسل بنتها * وأيده الشيخ سليمان بن علي (٨٢) في هذه الفتوى (٨٣) ، وقد أبدى بعض العلماء رأيهم في أحكام تتعلق بوقف السعدوني في العينة (٨٤) دون أن يعترضوا على قول الواقف - في تقسيمه الوقف بين أبنائه - (ومن مات منهم فنصيبه لولده إلا البنات فما لنسلهن شيء) (٨٥) .

وقد اختلف الشيخ ناصر بن محمد بن بريد (٨٦) والشيخ زامل بن

سلطان(٨٧) في دخول أولاد البنات في وقف جلييلة بنت عبد المحسن بن سعيد في مقرن(٨٨) حيث ظهر للشيخ ناصر دخول أولاد البنات في هذا الوقف بينما تبيين للشيخ زامل خلاف ذلك . . وأيده في حكمه الشيخ سليمان بن محمد بن شمس(٨٩)، والشيخ موسى بن عامر(٩٠) والشيخ إسماعيل بن رميح(٩١)، ويرجع الشيخ عبد الله بن ذهلان رأي الشيخ ناصر وينقل عن شيخه أحمد بن مشرف(٩٢) رجوع الشيخ زامل عن رأيه إلى ما قال به الشيخ ناصر بن بريد(٩٣) .

وهذا الاختلاف لا يعني أن القائلين بدخول أولاد البنات ينكرون على من يصرح في وقفه بمنع نسل البنات من الاستفادة من الوقف وإنما هو راجع إلى اختلاف الطرفين في فهم وتفسير عبارات الوقف وهل هي تدل على اعتماد الواقف دخول نسل البنات أم لا ، ولذلك يشير بعض العلماء إلى القرينة الدالة على دخول أولاد البنات في الوقف والتي تفهم من العبارات الواردة في نص الوقف ويمثلون لذلك بقول الواقف عن كيفية قسمة وقفه من مات عن ولد فنصيبه(٩٤) لولده ، وقال الشيخ عبد الله بن ذهلان بعدم دخول أولاد البنات إلا بنص أو قرينة ، واعتبر قول الواقف ومن مات من كل طبقة قام ولده مقامه نصا على دخول أولاد البنات في الوقف(٩٥) . .

وكان لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - في نجد أثرها الكبير في تصحيح الأوضاع المخالفة للشرعية الإسلامية خاصة ما يتصل منها بالمسائل العقدية ، واشتمال هذا التصحيح على بعض المسائل الفقهية ومنها أوضاع الأوقاف المنتشرة في نجد حيث قال الشيخ محمد - رحمه الله - بمخالفة الكثير منها لأحكام الشريعة الإسلامية وحكم ببطالانها(٩٦) .

ويتفق الشيخ محمد - رحمه الله - مع غالبية العلماء النجديين السابقين له والمعارضين له في تحريم الوقف بأكثر من الثلث ، إلا أنه يختلف معهم في تصحيحهم لكثير من الأوقاف المشتملة على ما يراه مخالفاً للحكم الشرعي كمنع نسل البنات من الاستفادة من الوقف ، وحصر الوقف على الورثة ، واستثناء غلة

الوقف مدة الحياة، وقد كتب الشيخ محمد - رحمه الله - رسالة أوضح فيها رأيه في هذه الأوقاف وضمنها الأدلة الشرعية المؤيدة لوجهة نظره - رحمه الله - في ذلك، وبين أن الوقف المشروع: هو ما كانت وصيته والشروط الواردة فيه مطابقة لما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم وسار عليه الصحابة. في أوقافهم كعمر وطلحة رضي الله عنهما، وأكد - رحمه الله - تحريم تشريع شيء من الواجبات أو المستحبات وأشار إلى أقوال بعض التابعين، وطلبهم النظر في وصاياهم وإمضاء ما وافق الشرع منها ورد المخالف عملاً بقوله عليه السلام * من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد(٩٧) * .

وأورد الشيخ محمد - رحمه الله - في هذه الرسالة ما رواه الإمام أحمد من تطبيق أحد الصحابة نساءه وقسمه ماله بين أبنائه، واتهام عمر - رضي الله عنه - له بشعوره بقرب نهايته ورغبته في حرمان نساته من ماله وحجره على بنيه وغضب عمر - رضي الله عنه - عليه، ومطالبته بمراجعة زوجاته ثم تسأل الشيخ محمد عن كيفية جعل هذا الأمر الذي أغضب عمر - أمراً مشروعاً، وإجازة الوقف فيه، وطلب المثوبة على حرمان النساء وغيرهن، والتحليل على ذلك بطلب الصدقة والقرية، وشبه أصحاب هذه الأوقاف بمن قال الله فيهم: . ومنهم من يقول انذن لي ولا تفتني(٩٨) حيث تحيل هؤلاء المنافقون على ترك الجهاد بدعوى الورع وأصحاب هذه الأوقاف تحيلوا على تعدي الحدود بهذه الأوقاف . .

وانتقل الشيخ محمد - رحمه الله - بعد ذلك إلى الحديث عن الوقف على الورثة ونقل قول الإمام أحمد(٩٩): * أحب إلي أن لا يقف ماله ويدعه على فرائض الله * . واستنتج من ذلك عدم صحة الوقف على الورثة عند الإمام أحمد لأنه لو صححه لكان أحب إليه من تركه لكونه قرية مطلوبة للشارع، ثم أخذ - رحمه الله - في إيراد حجج المخالفين له والرد عليها ومنها احتجاجهم بقوله عليه السلام * صدقتك على ذي الرحم صدقة وصلة * وقوله عليه السلام * ثم أدناك أدناك(١٠٠) * وقد تعجب الشيخ محمد من الاستدلال بمثل هذه الأدلة العامة في

فضل الصلة على جواز الوقف على الورثة، وشبه ذلك بمن أجاز الصلاة في أوقات النهي والصيام في العيدين مستدلاً بالعمومات الدالة على فضل الصلاة والصيام. ومن هذه الحجج أيضاً وقف الصحابة على أولادهم. . وأجاب الشيخ محمد عن ذلك بعدم ثبوته عن الصحابة واختلاف وقفي عمر والزبير - رضي الله عنهما - عن الوقف المختلف فيه وهو الوقف على الذرية لأن عمر - جعل ولاية وقفه إلى ابنته حفصة التي تستفيد من الوقف مقابل إشرافها عليه، وأما الزبير - فقد تصدق بدوره وميز المدودة من بناته بحققها في السكن، وضرب الشيخ محمد مثلاً لتوضيح ذلك بمن وقف على بر مثل المسجد والفقراء والأصاحبي وقال ان افترق أحد من ذريتي فهو مقدم على ذلك.

وأما الحجة الثالثة وهي الاستدلال ببعض العبارات الواردة في كلام بعض الفقهاء كقولهم وإن وقف على أولاده أو قال كذا وكذا فقد أجاب عنها الشيخ محمد بأنها لا تدل على جواز هذه الأوقاف المختلف فيها، وأن كلام هؤلاء الفقهاء يدل على صحة الوقف إذا كان قسماً من مال الواقف ويقصد به وجه الله ولا يريد حرمان أحد من الورثة.

وقال الشيخ محمد بأن الفقهاء الذين قالوا هذه العبارات هم الذين اشترطوا كون الوقف على وجه بر وحرّموا التحيل على الحرام، ثم قال الشيخ محمد بعد ذلك بأنه لو قدر أن بعض الفقهاء أجازوا مثل هذا الوقف المختلف (١٠١) فيه فإن الواجب عند التنازع الرد إلى الله ورسوله، وختم الشيخ محمد هذه الرسالة ببيان حكم الشرع في منع الوصية للوارث، وأنكر على من منعه في الوصية وأجازه في الوقف (١٠٢).

- موقف بعض العلماء التجديدين من رأي الشيخ محمد

رد عدد من العلماء على الشيخ محمد في هذا الموضوع واتهموه بإبطال أوقاف كتبها العلماء وحكموا بصحتها، وبتحريض الناس على بيع الأوقاف المحبسة

والمحرم بيعها بنص الشرع ويتأكد أصحابها الذين حرصوا وبالفعل في إيراد العبارات المطولة الشديدة لمن يحاول التعرض لأوقافهم بالتغيير أو التحريف فكيف بمن يتجرأ على بيعها .

ومن الأمثلة على ذلك وقف صقر بن قطام الذي جاء في آخره * فصار جميع هذه الأوقاف المذكورة على الترتيب المذكور أرضها ونخلها وتوابعها ولوازمها وما يعرف بها وما ينسب إليها وفقاً مزيداً منجزاً شرعياً ثابتاً لازماً على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه وأرضاء ، لا تباع ولا توهب ولا شيء منها بل محرمة بجميع محارم الله التي حرم بها الميتة والدم ولحم الخنزير والزنا والربا وشرب الخمر وقتل النفس بغير حق قائماً على أصوله جارياً على رسومه ماضياً لأهله جائزاً لهم لا يزيده مرور الأيام والأزمنة إلا تأكيداً ولا يكسبه تقلب الأوقات إلا تمهيداً ولا يحله تطاول أمد ولا تقادم عهد ، وكلما تطاول عليه الزمان أبده وكلما أتى عليه عصر جدد وأكده ، ولا يزال ذلك كذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين ، وليجدد في كل عصر ذكره ليقرع الأسماع مذكراً فيه من حكمه وينقله الخلف عن السلف لتنبض عنه الأطماع الكاذبة ، وتقتصر عن تناوله الأيدي الظالمة لا يزال هذا الأمر جارياً في هذا الوقف على شرائطه المذكورة وأحكامه الموصوفة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

ومن تعرض هذا الوقف بتغيير أو تبديل أو تحريف أو أعان عليه بقول أو فعل أو مشورة فعلياً لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ولا فرضاً ولا نفلاً والله تعالى حسيبه وطلبيه ومجازيه ومعاقبه ومسايله يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ، يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد ، يوم الطامة يوم الرجفة يوم الأزفة يوم الحسرة يوم الندامة يوم الأخذ بالظلامة ، يوم يفر المرء من أخيه وأمه وأبيه وصاحبته وبنيه لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ، يوم لا يجزي والد من ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً ، إن وعد

الله حق فلا تفرنكم الحياة الدنيا ولا يفرنكم بالله الغرور . . يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم ولهم اللعنة ولهم سوء الدار ، وجعله من الأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا . . فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع (١٠٣) عليم (١٠٤) * . . وكاتب وثيقة هذا الوقف هو الشيخ طلحة بن حسن بن بسام.

وكان الشيخ سليمان بن سحيم من المعارضين للشيخ محمد في هذه المسألة حيث أوردتها ضمن المسائل التي يعترض فيها على الشيخ في رسالته التي بعثها إلى علماء الأحساء والبصرة وجاء فيها قوله - وهو يتحدث عن الشيخ محمد - * ومنها أنه يقطع بفساد الوقف، ويكذب المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم وقفوا (١٠٥) * .

وقد كتب الشيخ عبد العزيز الرزني (١٠٦) - رسالة - يظهر أنها موجهة - إلى أهل قريته أثيبه (١٠٧)، وقد ركز في ثلثها الأول (١٠٨) تقريباً على مهاجمة الشيخ محمد ودعوته وضمن بإقبحها رده على الشيخ في موضوع الوقف .

واستهل رده على الشيخ محمد في هذا الموضوع باتهامه بعدم الاهتمام بأقوال علماء المسلمين، واتهام بعض أتباعه برغبتهم في تحقيق مكاسب مادية من إبطال الأوقاف حيث قال: * وكان لبعض أتباعه في بطلان الأوقاف مقصد أحد يحصل له منها شيء، وأحد يبيع منها، وأحد يشتري منها فجرهم هذا إلى الاعتقاد في أن ما قال (١٠٩) هو شرع محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلموا أن هذا محمد بن عبد الوهاب * .

وشرع بعد ذلك في الإجابة على استدلال الشيخ محمد بأية النساء في هذه المسألة فقال: * وهو إجماروج على أتباعه بالأية التي في سورة النساء قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ﴾ (١١٠) . . وهذه الآية لا دليل فيها على مذهب ثم ذكر خمسة أوجه لإبطال هذا الاستدلال فقال:

* الوجه الأول * أن هذه الآية نزلت في تعريف من يستحق الميراث من الأقارب وقيل نزولها والميراث على غير حاله بعد نزولها * ثم أورد آراء بعض المفسرين في سبب نزولها، وأن سبب ذلك قتل سعد بن الربيع (١١١) (في غزوة أحد، وأخذ أخيه لماله دون زوجته وابنتيه، وشكوى الزوجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي طلب منها الانتظار حتى نزلت الآية وحكمت بالثلثين للبنات، والثمن للزوجة، والباقي للعم ثم قال * ومن المعلوم أن هذه الآية ليس فيها ما يدل على بطلان الوقف وإنما هي في تعريف مستحق الإرث المطلق والوقف لا يورث مثل إرث المطلق بل له حالات يختص بها *.

* الوجه الثاني: أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم علموا بخلاف ما فهمه. من هذه الآية، وليس فيها أكثر من أن للذكر مثل حظ الأنثيين والصحابة أعلم بالله ويكتابه من. فقد قال البخاري في صحيحه في أبواب الفقه وتصديق الزبير بدوره وقال للمردودة من بناته أن تسكن غير مضرة ولا مضار بها فإن استغنت بزواج فلا حق لها انتهى، والتصديق من صيغ الوقف فيقال ما معنى كلام الزبير هذا أما تراه نقل المردودة من بناته على غيرها وخالف ما عندك، بين لنا الأمر؟ ثم ذكر أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - جعل نصيبه من دار والده سكنى للزوي الحاجات من آل عبد الله وهذا تنفيل من الزبير لبنته المردودة على غيرها وتنفيل من ابن عمر للمحتاجين من ذريته على غيرهم. ثم قال. وقد حدثت ولا أدري هل هو صحيح أم لا أن. أراد أن يأخذ. وهي وقف على المحتاج الذي تعبرون عنه بالضعيف ويقول هذا وقف باطل ونحو هذا من. فهذا والله آخر الزمان الذي يطل فيه. شيئاً فعله عبد الله بن عمر بن الخطاب صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وصهره فإنا لله وإنا إليه راجعون *.

* الوجه الثالث * أن العلماء فرقوا بين الوقف والوصية فأجازوا التخصيص بالوقف ولم يجيزوا التخصيص بالوصية وهم في ذلك يمشون مع الدليل أينما كان اتبعوه * ثم أورد كلاماً للإمام أحمد وبعض العلماء بما يقول إنه يؤيد رأيه ، وقال بأن الوصية لولد الولد إذا كان لا يرث صحيحة بدليل وصية الزبير لولد ابنه عبد الله بثلاث ماله بعد وفاء الدين .

ثم أخذ يدافع عن الأوقاف التي يمنع أصحابها أولاد بناتهم من الاستفادة من أوقافهم فقال .

* الوجه الرابع * هو أن الله سبحانه وتعالى قال يوصيكم الله في أولادكم ولم يقل في أولادغيركم ، وولد البنت ولد للغير فالبنت من أولاد أبيها دون أولادها ، فالنصيب الذي حصل لها من الوقف على ذريته متعلق به حق الذرية * ثم أورد قوله صلى الله عليه وسلم * إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث (١١٢) . . إلخ * ، وقول جابر (لم يكن أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم ذو مقدرة إلا وقف ، ونقل عن الفتوح (١١٣) في شرح المنتهى تصدق عدد من الصحابة ومن بعدهم بصدقات جعلوها وقفاً على أولادهم .

* الوجه الخامس أن من وقف على ذريته وعقبه بقصد نفعهم وإجراء فوائد وقفه عليهم دائماً فهو قصد حسن مطلوب شرعاً وعقلاً وطبعاً * واستدل على طلبه شرعاً بتوجيهه صلى الله عليه وسلم لأبي طلحة أن يجعل صدقته في أقاربه ويقول تعالى : وإنذر عشيرتک الأقربين . (١١٤) ثم قال عن العقل * أما العقل والمراد به الصحيح لا الفاسد فهو يدل على ما يوافق النقل فإن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح وكل عاقل يرى أن الصدقة في أقاربه أولى مع أن هذا مؤيد بأحاديث كثيرة * وذكر منها قوله صلى الله عليه وسلم * وأبدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك * وقوله صلى الله عليه وسلم * الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصلة * ونقل عن صاحب الشرح الكبير أنه يؤخذ من مجموع هذه الأحاديث دخول الوقف على الذرية في عموم الصدقة * .

ثم قال عن الاستدلال بالطبع * وأما الطبع فلا يحتاج إلى دليل فإن هذا يشترك فيه جميع الحيوانات كالبهائم والطيور فإنها تميل إلى نسلها ميلاً زائداً فكيف بالآدمي العاقل فإنه إذا وقف على ذريته أو عقبه أو نسله لم يدخل فيه ولد البنات، وأي مانع يمنع منه فإنه قد يقصد به أن لا يزال هذا الوقف يجري في ذريته وعقبه على مر الدهر ومع ذلك هو محبس لا يباع ولا يوهب ولا يورث كالطلق بل حق الطبقة المتأخرة عما بعدها متعلق به، ومن هنا نشأ الخلاف في قسمة الوقف وإجارته ثم ذكر رأي شيخ الإسلام ابن تيمية (١١٥) وما قاله صاحب الفروع (١١٦) والشيخ منصور (١١٧) في هذه المسألة، ثم قال: * والمقصود أن هذا الوقف على عقبه لا يزال تجري عليهم فوائده وتعود عليهم عوائده ولو كان طلقاً لتجاسروا على بيعه خصوصاً عند الحاجة *.

وأشار إلى أن بيع بعض الناس لكل ما يملكون يؤدي إلى خروجهم من بلادهم بحثاً عن الرزق ثم قال * فيكون هذا من أعظم الأسباب الموصلة إلى خلو الديار من أهلها وهذا ما تأباه الحكمة الإلهية أشد الإباء، وهذا الوقف للمحبس المؤبد لا سبيل إلى خروجه من يد أهله فيكون مما تعم به البلدان وتجتمع به القبائل ويتناسلون ببلد واحد يستعين بعضهم ببعض ويلبسون عن حريمهم كما هو مشاهد، فكون الشخص في بلد آبائه وأسلافه يسرح العين في ديارهم، ويعتبر بآثارهم وكذلك بنوه بعده خير من استبدال غيره، وقد كان الإمام أحمد - رحمه الله - إذا أتى البصرة يزور مسجد بني مازن فقبل له في ذلك فقال هذا مسجد آبائي *.

وقال بعد إيراده لهذه الأوجه الخمسة * فقد تبين - ولله الحمد - أن صحة هذه الأوقاف التي أبطلها هو مقتضى الدليل والتعليل وهذا ظاهر لمن له أدنى انتساب إلى المعرفة *، ونقل عن شيخ الإسلام ابن تيمية استحقاق ولد الولد في الوقف وإن لم يستحق أبوه لأن الوقف ليس كالإرث، كما نقل عنه أيضاً أنه إذا وجد في كتاب الوقف وقف على بني بنيتي واختلف بنو بنيتي وبنو بنته في تفسير ذلك فإن المذهب يحتمل وجهين أحدهما القرعة والثاني ترجيح بني البنين .

وعقب الشيخ الرزني على كلام شيخ الإسلام بقوله * فانظروا عباد الله إلى هذا الكلام حتى تعلموا حقيقة هذه المسألة التي لبس بها.....
ودلس على أتباعه..... فبقال له
ما ترى..... في هذا الكلام أترى شيخ الإسلام أخطأ فيه لأن هذا الكلام لا يوافق..... وأنت تبطل الذي لا يحتمل التأويل مما هو واضح فإنه إذا وقف شخص وصرح بأن أولاد البنات لا يدخلون حكمت يطلانه وهذا متردد فيه..... ثم أطال في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية والتأكيد على أنه مجتهد مطلق وعلى أنه لا يمكن وجود مقارنة بين شيخ الإسلام..... ثم قال بعد ذلك * وإنما أطلت الكلام في هذه المسألة طلباً لإزالة هذه الشبهة التي روج بها..... على جهال أتباعه فمن رزق التوفيق علم قطعاً أن كلام..... من أبطل الباطل ومن طبع على قلبه فلا حيلة فيه والله ولي التوفيق *.

وأبدى الشيخ الرزني في آخر رسالته حيرته وتعجبه من إقدام بعض جماعته المخاطبين في رسالته على بيع بعض (١١٨) أوقافهم التي يرى الشيخ محمد مخالفتها لقواعد الشريعة الإسلامية فقال * ثم واته بلغني أمر يحتار فيه اللبيب ويتعجب منه الأريب وهو أن بعض أوقافكم قد بيع.. واشتره بعضكم ولا أظن أن من يتصور حمو النار إذا سحب إليها وطرح فيها يتجرى على مثل ذلك ولكن قلوب هؤلاء قد طبع عليها نساءل الله العفو والعافية فيساويل هؤلاء لقد عبدوا..... فصدقوه * ثم أورد قصة عدي بن حاتم مع النبي صلى الله عليه وسلم عند تفسيره قوله تعالى : - اتَّخَذُوا أَحِبَّاءَهُمْ وَرَهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ (١١٩) . . وأورد بعض الأحاديث وأقوال العلماء الدالة على تحريم بيع الوقف.

ووجه جماعته بعد ذلك إلى طريق الرجوع إلى الحق كما يعتقده، فقال :
* والمقصود أن بيع الأوقاف وشراءها من غير موجب شرعي من أعظم العظائم ومن

أكبر الجرائم نسأل الله العفو والعافية ، فالواجب على من اشترى وفقاً أن يتخلى عنه ، فإن كان قد استغله حسب عليه ما أخذ من الثمن ودفع إليه الباقي فإن امتنع نزع من يده ومنع منه سواء كان رقيقاً أو وضيعاً ، وأما الأوقاف التي تداولتموها بينكم فالواجب أن تراجعوها ، وإن رأيتم أن لا يطلب أحد أحداً بشيء فهو أطيب وأحسن وأنتم بنفوسكم أبصر * .

وجاء في آخر رسالته قوله * فأنتم أرشدنا الله وإياكم كونوا على حذر من تناول المحرمات من الأموال والأعراض والضوال فإن شريعة النبي لا نسخ لها لأنها آخر الشرائع ونعوذ بالله ونعيذكم ونعيذ غيركم من اعتقاد أن شريعة نسخت شريعة النبي صلى الله عليه وسلم فتوبوا إلى الله مما مضى وأقلعوا واعزموا على أن لا تعودوا يغفر لكم ربكم ذنوبكم ويسر عيوبكم وينصركم على عدوكم ويبارك لكم فيما أعطاكمم والله يعلم أنني لكم محب شفيق ناصح وقد أعذرت في شأنكم وأنتم بنفوسكم أبصر وهذا آخر ما انتهينا إليه بحمد الله وهو حسي ومعتمدي عليه (١٢٠) * .

— إجابة الشيخ محمد ورده على معارضيهِ

رد الشيخ محمد على صاحب هذه الرسالة وغيره من المعارضين له في هذه المسألة بإجابة استهلها بقوله * هذه كلمات جواب عن الشبه التي احتج بها من أجاز وقف الجنف والإثم * . .

ثم شرع في بيان حكم الوقف عند علماء المسلمين وأوضح أن الكوفيين يمتنون الوقف ولو كان على وجه بركا لوقف على الأيتام والصوام والمساكين وأبناء السبيل ، وأن جمهور أهل العلم يخالفونهم في ذلك ويجيزونه إذا كان على الصفة المشروعة ، ورجح - رحمه الله - رأي الجمهور لصحة أدلتهم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم * صدقة جارية * ووقف عمر (وأهل المقدره من الصحابة على جهات البر التي أمر الله بها ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وقال - رحمه الله - إن أوقاف

الصحابة هذه تختلف عن الأوقاف المنتشرة والمختلف فيها وهي التي يوقف فيها الإنسان ماله كما يريد ويفر من قسمة الله فيمنع امرأته من الإرث، أو يحكم بقصر استفادتها من الوقف على حياتها، أو يحكم بحرمان نسل البنات أو زيادة بعض الأولاد على بعض، أو يكون وقفه بقصد منع ورثته من بيع العقار الموقوف خشية الفقر عليهم، ويعتقد أن هذا الوقف صدقة بر تقرب إلى الله.

وقد حكم الشيخ محمد - رحمه الله - بإبطال هذه الأوقاف ووجوب إعادة قسمتها على ما أمر الله به ورسوله. . وقال بأن من أوضح الأدلة على ذلك (أن يقال للمدعي الصحة إذا كنت تدعي أن هذا مما يحب الله ورسوله وفعله أفضل من تركه وهو داخل فيما حض عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الصدقة الجارية وغير ذلك فمعلوم أن الإنسان مجبول على حبه لولده وإشاره على غيره حتى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى: **إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ** (١٢١) فإذا شرع الله لهم أن يقفوا أموالهم على أولادهم ويزيدوا من شاءوا أو يحرّموا النساء والعصبة ونسل البنات فلا شيء لم يفعل ذلك أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأي شيء لم يفعله التابعون ولأي شيء لم يفعله الأئمة الأربعة وغيرهم؟ أترأهم رغبوا عن الأعمال الصالحة ولم يحبوا أولادهم وأثروا البعيد عليهم وعلى العمل الصالح ورغب في ذلك أهل القرن الثاني عشر؟ أم تراءهم خفي عليهم حكم هذه المسألة ولم يعلموها حتى ظهر هؤلاء فعلموها) وأنكر الشيخ محمد - رحمه الله - على القائلين بأن الصحابة وقفوا مثل هذه الأوقاف.

وأشار الشيخ محمد بعد ذلك إلى كتابات الشيخ الرزني وغيره من المعارضين له في موضوع الأوقاف. . والذي قال عنه الشيخ محمد إنه تتبع الكتب وحرص على جمع الأدلة، ورد الشيخ محمد على استدلاله بقول النبي صلى الله عليه وسلم صدقة جارية بأن هذا دليل على صحة الوقف على اليتيم وابن السبيل والمسجد وليس دليلاً على جواز تغيير حدود الله والتقرب بما لم يشرعه الله، وأجاب - رحمه الله - على احتجاجهم بأكل حفصة وعبد الله بن عمر من وقف

أيهما بأنهما لم يستفيدا من الوقف لتمييزهما عن بقية الورثة لأن عمر (جعل وقفه على الفقراء وإعتاق الرقاب، والضيف وذوي القربى وأبناء السبيل، وأذن لمن وليه أن يأكل بالمعروف، وأن أكل حفصة وعبد الله - رضي الله عنهما - من غلة الوقف كان مقابل عملهما به، ثم تساهل الشيخ محمد موجهاً الاستفسار إلى معارضييه قائلاً * إذا كان وقف عمر على أولاده أفضل من الفقراء وأبناء السبيل فما باله لم يوقف عليهم؟ أنظنه اختار المفضول وترك الفاضل؟ أم تظن أنه هو ورسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أمره لم يفهما حكم الله؟! *

ورد - رحمه الله - على قول معارضييه بوقف أبي بكر (على أولاده، وتخصيص الزبير بن العوام (بعض بناته بعدم صحة ذلك لأن أبا بكر تصدق بداره صدقة عامة على المحتاجين، وكان أولاده إذا قدموا البلد نزلوا تلك الدار لأنهم من أبناء السبيل، وضرب الشيخ محمد مثلاً على ذلك بمن يوقف مسقاة ويتوضأ منها ويتنفع بها هو وأولاده مع الناس، وأما الزبير (فقد تصدق بدوره واشترط للمردودة من بناته السكن فيها، وأجاب - رحمه الله - على استدلال مخالفيه بإيقاف أغلب القادرين من الصحابة، وقول الإمام أحمد - رحمه الله - * من رد الوقف فكأنما رد السنة * بأن هذا لا يدل على صحة الأوقاف المشتملة على الظلم والإثم وأن هذه الأقوال تناسب للرد بها على أهل الكوفة الماتعين للوقف لا على الجمهور المجيزين للوقف الموافق للشرع، كما أجاب على الاستدلال بمثل قوله صلى الله عليه وسلم * ابدأ بنفسك ثم بمن تعول (١٢٢) *. وقوله صلى الله عليه وسلم * صدقتك على رحمتك صدقة وصلة * وقوله صلى الله عليه وسلم * ثم أدناك أدناك * بأن هذه الأحاديث صحيحة إلا أنها لا تدل على جواز تغيير حدود الله فإذا قال الله تعالى: جو صيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين - ووقف الإنسان على أولاده ثم أخرج نسل الإناث محتجاً بقوله صلى الله عليه وسلم * ثم أدناك أدناك * فإنه يرد عليه بقوله تعالى: ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها - (١٢٣).

ورد الشيخ محمد - رحمه الله - على المستدلين بوقف حفصة على آل الخطاب

بجواز الوقف على الورثة بأن هذا الوقف مختلف عن الأوقاف المتنازع فيها، فحفصة - رضي الله عنها - لم توقف على ورثتها ولم تحرم أحداً أعطاه الله ولم تعط أحداً منعه الله ولم تستثن غلة الوقف مدة حياتها، وأورد الشيخ مثالا لتوضيح هذه المسألة بأنه لو وقف الإمام محمد بن سعود وقفاً على الضعيف من آل مقرن فلا ينكر عليه في ذلك، وأما تخصيص حفصة بالوقف على أخ لها يهودي فلا يعترض على ذلك لأن الموقف عليه ليس من الورثة، وختم الشيخ محمد - رحمه الله - رسالته هذه بحث الواقفين على اتباع القواعد الشرعية في الوقف وحذرهم من الابتداع والظلم (١٢٤) فيها.

وقد كان لرأي الشيخ - رحمه الله - أثره في بيع قسم من هذه الأوقاف المختلف (١٢٥) فيها إلا أنه بقي قسم منها وبقيت غلتها تصرف على الطريقة التي حددها الواقفون ولم يطالب العلماء المزايدون للدعوة ببيعها بل إنهم يفتنون الناس فيما يحصل لهم من إشكالات تتعلق بها، ومن الأمثلة على ذلك وقف محمد بن قاسم الذي نص فيه واقفه على أنه لا حق للبنت إلا في حياتها إن لم تكن من آل قاسم (١٢٦) . . فهناك فتوي للشيخ علي بن عبدالله بن عيسى (١٢٧) [جابهة على سؤال ورد عليه من أحد أحفاد الواقف ذكر فيه وصية جده الواقف ومنه قوله * وليس للبنات في ذلك الوقف إلا حياة عينها فلا شيء لأولاد البنات في ذلك الوقف، إلا أن يكونوا أعني أولاد البنات من آل قاسم فلهم نصيب أمهم بعد موتها وسواء تلقا (١٢٨) الوقف من جهة أمه أو من جهة أبيه * وأورد الحفيد سؤالا قائلاً * وعندنا ولد أخوتي أبوه من حمولتنا آل قاسم وماتت أمه قبل أبيها والذي ولاقط (١٢٩) عطيناها شيء من الوقف وبرقنا (١٣٠) في ورقة الوقف ها لا يام وأشكل علينا فهل ترى له فيها حق يكون له ما لأمه ولو لم تأكل أمه فيه لأنها ماتت قبل أن ينزل في يدها *، وجاء في جواب الشيخ ابن عيسى قوله : * فالذي تحرر لي من كلامهم استحقاق الولد المذكور من الوقف ولا يعتبر في استحقاقه أن تكون أمه قد استحققت كما هو صريح في لفظ الوقف (١٣١) * .

وفي ختام الحديث عن هذا الموضوع يمكن استخلاص النقاط التالية :

١- بروز ظاهرة التكافل الاجتماعي في المجتمع النجدي، واهتمام القادرين بتخفيف ما يعانيه إخوانهم المحتاجون، وتلمس أصحاب الأوقاف لجهات الصرف التي يرون استحقاقها أكثر من غيرها، وتحديد الأوقات الفاضلة لصرف غلة أوقافهم، وإجازتهم لأولياء الأوقاف بالاجتهاد وصرف الغلة في غير مواعيدها المحددة إذا رآوا المصلحة في ذلك، وطلب بعضهم إخراج جزء من أوقافهم ليلة الثلاثين من رمضان ليشترك المحتاجون إخوانهم الأغنياء بالفرحة بمناسبة عيد الفطر، وتأكيدهم على الاهتمام بالفقراء المتعفين الذين يمنهم الحياء من السؤال، واهتمامهم بعمارة أوقافهم، وتهديدهم ووعيدهم لمن يحاول التغيير فيها أو التعدي عليها.

٢- الورع والزهد الذي يتضح من حرص بعض الورثة على إثبات رغبة مورثهم في إيقاف جزء من ماله مع وفاته قبل إثبات ذلك عند الحاكم الشرعي، وإمكانية سكوتهم عن ذلك، وقسم الجزء الخاص بالوقف مع بقية التركة كما هي الحال في وقفي علي بن قريوان، وعائشة بنت محمد بن حسن، كما يتمثل الورع أيضاً في تعفف بعض الموقوف عليهم من الأخذ من غلة الوقف المعين على المحتاجين، ولعل ذلك خوفاً من عدم دخولهم في طائفة المحتاجين المسموح لهم بالاستفادة من الوقف كما يفهم ذلك من وصية محمد بن قاسم، وأما حالة التعدي على الأوقاف التي تم الإشارة إليها فهي من الحالات النادرة.

٣- اعتراض الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - على بعض المسائل المتعلقة بجهات صرف بعض الأوقاف، وطريقة تقسيم غلتها، وخاصة ما يتعلق منها بحرمان نسل البنات من الاستفادة من الأوقاف، واختلافه - رحمه الله - مع بعض العلماء النجديين الذين يرون صحتها، وأثر موقف الشيخ محمد - رحمه الله - في بيع قسم من هذه الأوقاف المختلف عليها.

٤- بقاء قسم من هذه الأوقاف على وضعها، وصرف غلتها على الطريقة التي

حددها الواقفون، وعدم مطالبة العلماء المقيدين للدعوة ببيعها، وإفناؤهم أصحابها فيما يحصل لهم من إشكالات تتعلق بها كما يظهر ذلك من وقفي محمد بن قاسم وآل عثيمين.

رحم الله المحسنين، وجزاهم عن أوقافهم خير الجزاء، ورحم الله إمام الدعوة ومصلح الكثير من الأوضاع المخالفة للشرع، ورحم الله العلماء الآخرين أصحاب وجهات النظر الأخرى وعفا عنا وعنهم ورحمنا جميعاً إنه سميع مجيب.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

الهوامش والمصادر

- (١) حسين بن غنام، روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام، نشر الشيخ عبد المحسن أبا بطين صاحب المكتبة الأهلية بالرياض، ١٣٦٨ هـ، ج ١ ص ٥ وما بعدها، وانظر عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد. مطابع القصيم. الرياض. ط ٣. ١٣٨٥ هـ. ص ٩
- (٢) أحمد البسام، الحياة العلمية في نجد في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين وأثر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيها. رسالة دكتوراه / غير منشورة، مجازة من قسم التاريخ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤١٤ هـ.
- (٣) تقع في شمالي قري الوشم، وأغلب سكانها من بني تميم من الوهبة وغيرهم (محمد بن عبد الله بن بليهد، صحيح الأخبار عما في بلاد العرب من الآثار، الطبعة الثالثة ١٣٩٩ هـ ج ٣ ص ١٦٤)، وتعد أكبر المراكز العلمية في نجد قبل الدعوة، وتعتبر البلدة الأولى في كثرة الأوقاف والاهتمام بها، انظر (منى عبد الله الدخيل، وثائق الصوام بأشيقر، رسالة ماجستير غير منشورة مجازة من قسم المكتبات والمعلومات بكلية البنات بالرياض عام ١٤١٧ هـ).
- (٤) الوقف في اللغة التحبيس، وفي الاصطلاح تحبيس الأصل وتسييل المنفعة أو

الثمرة، وحكمه الاستحياب، والأصل فيه ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال " أصاب عمر أرضاً بخيبر فأثنى النبي - يستأمره فيها فقال يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخيبر، لم أصب قط مالا أنفس عندي منه فما تأمرني فيها، فقال -: " إن شئت حبست أصلها وتصدق بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث " ، قال فتصدق بها عمر في الفقراء، وذوي القربى، والرقاب، وابن السبيل، والضيف لا جناح على من وليها أن يأكل منها أو يطعم صديقاً بالمعروف غير متأثر فيه أو غير متمول فيه متفق عليه (عبد الله بن أحمد بن قدامة، المغني تحقيق الدكتور عبد الله التركي والدكتور عبد الفتاح الحلو، هجر، القاهرة ١٤٠٩ هـ - ج ٨ ص ١٨٤).

(٥) عبد العزيز المبارك - وثائق الأحوال الشخصية من الناحية التاريخية، مجلة العرب، السنة الثانية، رجب ١٣٨٧ هـ ص ٥٨،

(٦) هكذا والصحيح عاشوراء.

(٧) أجاب بعض العلماء عن سؤال ورد عليهم في فضيلة يوم عاشوراء بأن المشروع صيام اليوم العاشر من شهر المحرم ويوم قبله أو يوم بعده، أما التوسعة على الأهل في النفقة فيه تعبداً لله فهي بدعة (فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش - دار عالم الكتب - الرياض ١٤١٢ هـ - ج ٣ ص ٥٣،

(٨) وثيقة مخطوطة من ورقة واحدة، لدى أحد الفضلاء في أشيقر، انظر الملحق رقم (١)

(٩) هو الشيخ محمد بن أحمد بن محمد القصير التميمي - كانت ولادته في أشيقر حيث درس على علمائهم ومنهم والده الذي خلفه في قضاء أشيقر عام ١١٢٥ هـ حتى وفاته - رحمه الله - عام ١١٣٩ هـ (عبد الله بن عبد الرحمن البسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، دار العاصمة، الرياض، ط ٢، ١٤١٩ هـ، ج ٥ ص ٤٩٨ و ٤٩٩

(١٠) ولد الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد المنقور في حوطة سدير عام ١٠٦٧ هـ ورحل في سبيل طلب العلم إلى الرياض وأخذ عن عالمها الشيخ عبد الله بن ذهلان، وكانت وفاته - رحمه الله - عام ١١٢٥ هـ (البسام، المرجع نفسه ج ١ ص ٥١٧-٥٢٢) ويعتبر مجموعته - رحمه الله - المشهور بمجموع المنقور والمطبوع بعنوان الفواكه العديدة في المسائل المفيدة من أفضل ما كتبه علماء نجد قبل الدعوة الإصلاحية، وقد اشتمل على كثير من فتاوى وأقوال شيوخه وغيرهم من علماء نجد والعالم الإسلامي، إلا أن غالبها من فتاوى شيخه الشيخ عبد الله بن ذهلان، كما أشار إلى ذلك في مقدمته حيث قال "وبعد فهذه مسائل مفيدة، وقواعد عديدة، وأقوال جمة، وأحكام مهمة، لخصتها من كلام العلماء، ومن كتب السادات القدماء، وأجوبة الجهابذة الفقهاء، غالبها بعد الإشارة من شيخنا عبد الله بن محمد بن ذهلان" والكتاب في مجلدين يبلغان ألف صفحة تعرض فيه المؤلف لأقوال العلماء وفتاويهم في كافة أبواب الفقه ومنها الحديث عن الأوقاف الذي تناوله الكاتب بحوالي مائة وخمسين صفحة، ويمكن الاستفادة من هذا المصدر في دراسة بعض المسائل التاريخية والاجتماعية في نجد قبل الدعوة. (أحمد المنقور، الفواكه العديدة في المسائل المفيدة، دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٣٩٩ هـ).

(١١) المصدر نفسه ج ١ ص ٤٣٢

(١٢) وثيقة مخطوطة من ورقة واحدة، لدى صالح الرزيزا في أشيقر، انظر الملحق رقم (٢)

(١٣) هو الشيخ أحمد بن عثمان بن بسام الملقب بالحصيني، ولد في بلدة أشيقر وأخذ عن علمائها ومنهم الشيخ أحمد بن محمد القصير الذي حصل منه على إجازة، وكانت وفاته - رحمه الله - في عام ١١٣٩ هـ (البسام، المرجع السابق، ج ١ ص ٤٩٤-٤٩٦).

(١٤) هكذا الصواب وخمسون.

(١٥) وثيقة مخطوطة من عدة ورقات، لدى الباحث، انظر الملحق رقم (٣)
 (١٦) وردت عدة أحاديث في فضل يوم الجمعة منها قوله عليه السلام (خير يوم
 طلعت عليه الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم، وفيه أدخل الجنة، وفيه أخرج
 منها) رواه مسلم وقوله عليه السلام (الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة،
 ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر) رواه مسلم × يحيى
 النووي، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، دار إحياء الكتب العربية
 بالقاهرة، ١٣٧٥هـ ص ٤٤٢ و ٤٤٣ . . وقد كتب العلماء كثيراً عن فضل هذا
 اليوم، ومن ذلك ما كتبه ابن القيم - رحمه الله - والذي تحدث عن خصائص
 ومزايا هذا اليوم وذكر من خصائصه ما يزيد عن الثلاثين (محمد بن قيم
 الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق وتخريج وتعليق شعيب
 الأرنؤوط وعبد القادر الأرؤوط، مؤسسة الرسالة ببغروت ومكتبة المنار
 الإسلامية بالكويت ١٤٠٥ هـ، ج ١ ص ٣٦٤ / ٤٤٠)
 (١٧) وثيقة مخطوطة من ورقتين، لدى صالح الرزيفي أشيقر، انظر الملحق رقم
 (٤).

(١٨) ورد في الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قوله كان رسول الله؟ إذا
 دخل شهر رجب قال (اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان)
 عبدالرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار المعرفة، بيروت،
 ١٣٩١هـ ج ٥ ص ١٣١ وهناك عدد من الأحاديث الموضوعة في فضائل شهر
 رجب انظر عنها محمد الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة،
 تحقيق عبدالرحمن اليماني وعبد الوهاب عبداللطيف، مطبعة السنة المحمدية،
 القاهرة، ١٣٨٠هـ ص ٤٣٩ و ٤٤٠ وأما شهر شعبان فقد وردت أحاديث في
 مشروعية إكثار الصوم فيه ومن ذلك قول عائشة - رضي الله عنها - عن
 الرسول؟ (ولم أره صائماً من شهر قط أكثر من صيامه في شعبان) مبارك ابن
 الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول ز، تحقيق محمد الفقي، دار إحياء

التراث العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ، ط ٢، ص ٢٠٧

(١٩) عبد الله بن عبد الرحمن البسام، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، دار القبلة للثقافة الإسلامية، هيئة الإغاثة الإسلامية، جدة، عام ١٤١٣ هـ. ج ٣ ص ٧٧ / ٨٠،

(٢٠) هو الشيخ أحمد بن يحيى بن عطوه التميمي، ولد في القرن التاسع الهجري في بلدة العمينة، وتلقى تعليمه الأولي فيها، ثم رحل إلى الشام وأخذ عن علمائها ومنهم الشيخ علي بن سليمان المرداوي، وبعد عودته إلى نجد سكن بلدة الجبيلة وأصبح المرجع في التدريس والفتوى إلى وفاته. رحمه الله. عام ٩٤٨ هـ (البسام، علماء، ج ١ ص ٥٥٢. ٥٤٤)

(٢١) المرجع نفسه، ص ٥٤٩،

(٢٢) عن الخلاف بين الشيخ ابن عطوه ومخالفيه ومحاولة الجمع بين قوليهما انظر المنثور، المصدر السابق، ج ١ ص ٢٥٢، ٢٥٣،

(٢٣) عن المكائيل والموازن في نجد قبل الدعوة الإصلاحية، انظر عبد الرحمن بن علي العريني، الحياة الاجتماعية عند حضر نجد منذ القرن العاشر الهجري إلى قيام دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رسالة دكتوراه غير منشورة، مجازة من قسم التاريخ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٩ هـ.

(٢٤) وصية صبيح.

(٢٥) الوثيقة نفسها.

(٢٦) عن جهات صرف وقف صبيح انظر الدخيل، المرجع السابق ج ١ ص ٦٤، ٦٥،

(٢٧) هكذا والصواب محتاجا.

(٢٨) وثيقة مخطوطة من ورقة واحدة، لدى الباحث، انظر الملحق رقم (٥)

(٢٩) هو الشيخ عبد الله بن أحمد بن مشرف الوهبي التميمي، ولد في أشيقر وقرأ

على علمائها ومنهم والده، وتولى القضاء في أشيقر، وكانت وفاته - رحمه الله - في حدود عام ١٠٥٣ هـ (البسام علماء، ج ٤ ص (٣٤: ٣٢).

(٣٠) هو الشيخ حسن بن علي بن بسام بن منيف الوهبي التميمي، ولد في أشيقر وأخذ عن علمائها، ثم رحل إلى الشام في طلب العلم، وبعد عودته أصبح مرجع بلاده في التدريس والإفتاء والقضاء إلى وفاته عام ٩٤٥ هـ - رحمه الله - (البسام، علماء، ج ٢ ص ٥٥: ٥٣).

(٣١) هكذا والصواب أخي.

(٣٢) وثيقة مخطوطة من ورقتين، لدى الباحث، انظر الملحق رقم (٦).

(٣٣) وثيقة مخطوطة من ورقة واحدة لدى الباحث، انظر الملحق رقم (٧).

(٣٤) هو الشيخ عثمان بن عبد الله بن شبانه الوهبي، ولد في المجمعة وأخذ عن عمه الشيخ أحمد بن شبانه، ومن تلاميذه ابنه الشيخ حمد، ولعل وفاته - رحمه الله - كانت في بداية النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري (البسام، علماء، ج ٥ ص ١١٤: ١١٣).

(٣٥) الرحي يستعمل لطحن الحبوب، وهو عبارة عن حجر مدور ثقيل قطره في حدود ٥٠ سم، مخروطي من وسطه، تحته مثله، وفي الحجر الأعلى تجويف يركز فيه عود لتحريك الرحي حيث ينطحن الحب بمروره بين الحجرين (عبد العزيز بن عبد الله الحويطر، أي بني، مقارنة بين ماضينا وحاضرنا، مطبعة سفير، الرياض، ط ١٤٠٩ هـ، ص ١٦٤، ١٦٥).

(٣٦) وقف الشيخ حسن بن بسام.

(٣٧) كلمة غير واضحة ولعلها إن بغوه بمعنى إن أرادوه.

(٣٨) المقرصة تصنع من الحديد، وهي دائرية الشكل توضع على النار، وتوضع أقراص البر عليها (عبد الرحمن بن عبد العزيز المانع، معجم الكلمات الشعبية في نجد، منطقة الوشم، المطابع الوطنية الحديثة في الرياض، ١٤١٨ هـ ص (١٦١).

- (٣٩) لعل المقصود به نوع من السجاد.
- (٤٠) وصية مريم بنت محمد بن قاسم .
- (٤١) وثيقة مخطوطة من ثلاث ورقات، لدى الباحث، انظر الملحق رقم (٨).
- (٤٢) المبارك، المرجع السابق، ص ٥٥٧.
- (٤٣) وصية محمد بن سيف.
- (٤٤) وصية محمد بن قاسم.
- (٤٥) نقل الشيخ المنقور عن شيخه ابن ذهلان عن الشيخ ناصر بن مشرف أن استثناء غلة الوقف يبطله عند الشافعية (المنقور، المصدر السابق، ج ١ ص ٥٠٤)، ونقل ابن قدامة إجازة الإمام أحمد لوقف من اشترط الإنفاق على نفسه وأهله من وقفه (ابن قدامة، المرجع السابق، ج ٨ ص ١٩١).
- (٤٦) وصية صبيح.
- (٤٧) جعل الواقف زوجته مريجة بنت عبد الرحمن بن ريس والية على الوقف، وفي حال وفاتها في حياته تعود الولاية إليه، وبعدهما تكون الولاية لسليمان بن موينع، وقد قال صاحب المغنى (وينظر في الوقف من شرطه الواقف لأن عمر جعل وقفه إلى حفصة تليه ما عاشت ثم إلى ذوى الرأي من أهلها) ابن قدامة، المرجع السابق، ج ٨ ص ٢٣٦.
- (٤٨) المبارك، المرجع السابق، ص ٥٥٧.
- (٤٩) وصية مريم بنت محمد بن قاسم.
- (٥٠) وصية عائشة بنت بن حسن.
- (٥١) مخطوطة من ورقة واحدة، لدى أحد ورثة الواقف في أشيقر، انظر الملحق رقم (٩).
- (٥٢) لعل الكاتب لهذه الوثيقة هو الشيخ محمد بن أحمد بن اسماعيل المتوفى في عام ١٠٥٩هـ لأن ناقل الوثيقة ومجدها الشيخ عبدالله بن أحمد بن مشرف قد توفي في عام ١٠٥٣هـ. انظر: البسام، علماء، ج ٤ ص ٣٤، ج ٥ ص ٤٩٣.

- (٥٣) وصية أحمد بن عتيق .
- (٥٤) وصية صقر بن قطام .
- (٥٥) كلمة غير واضحة .
- (٥٦) هكذا ومعناها ولا نحن .
- (٥٧) وثيقة مخطوطة من ورقة واحدة، لدى أحد طلبة العلم في الرياض، انظر الملحق رقم (١٠) .
- (٥٨) هو الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله أبا بطين ويتنهي نسبه إلى قحطان، ولد في بلدة روضة سدير عام ١١٩٤ هـ وأخذ عن عالمها الشيخ محمد بن طراد الدوسري، ثم ارتحل إلى شقراء ودرس على قاضيها الشيخ عبد العزيز الحصين، ثم انتقل إلى الدرعية وأخذ عن علمائها، وقد تولى القضاء في الطائف وعمان وشقراء وعنيزة، وكانت وفاته رحمه الله في شقراء عام ١٢٨٢ هـ (البسام، علماء، ج ٤ ص ٢٤٤: ٢٢٥) .
- (٥٩) وثيقة مخطوطة من ورقة واحدة، لدى أحد العلماء بعنيزة، انظر الملحق رقم (١١) .
- (٦٠) شهادة خلف بن خريف .
- (٦١) هو الشيخ محمد بن ربيعة العوسجي، ولد في بلدة ثادق وأخذ عن علماء نجد وعلى رأسهم الشيخ عبد الله بن ذهلان، وكانت وفاته . رحمه الله . عام ١١٥٨ هـ (البسام علماء، ج ٥ ص ٥٣٤: ٥٣١) .
- (٦٢) هكذا والصواب سلمى .
- (٦٣) وثيقة مخطوطة من ورقتين، لدى الباحث، انظر الملحق رقم (١٢) .
- (٦٤) الوثيقة نفسها .
- (٦٥) وقف عائشة بنت حسن .
- (٦٦) المقصود أولاد الواقف وأولادهم .

- (٦٧) وقف محمد بن قاسم .
- (٦٨) وقف مريم بنت محمد بن قاسم .
- (٦٩) وثيقة مخطوطة من ثلاث ورقات ، لدى الباحث ، انظر الملحق رقم (١٣)
- (٧٠) هو الشيخ محمد بن أحمد بن إسماعيل الثوري السبيعي ، ولد في أشيقر وأخذ عن علمائها ومنهم الشيخ أحمد بن محمد بن مشرف ، وبرز في العلم حتى لقب بعلامة الديار النجدية ، ومن تلاميذه الشيخ أحمد البسام والشيخ عبد الله بن ذهلان ، واستمر - رحمه الله - في التعليم حتى وفاته عام ١٠٥٩ هـ (البسام علماء ، ج ٥ ص ٤٩٣ : ٤٨٧) .
- (٧١) وقف محمد بن حسن بن سيف .
- (٧٢) وقف محمد بن عبد الله بن قاسم .
- (٧٣) وقف عثمان بن بجاد .
- (٧٤) وقف الشيخ حسن بن بسام .
- (٧٥) وقف سلطان بن رميح .
- (٧٦) هو الشيخ طلحة بن الشيخ حسن بن علي بن بسام ، ولد في أشيقر ودرس على علمائها ومنهم والده الشيخ حسن ، وقد تولى القضاء في أشيقر ، وكانت وفاته - رحمه الله - في عام ٩٧٠ هـ (البسام ، علماء ، ج ٢ ص ٥٦٦ : ٥٦٥) .
- (٧٧) وقف علي بن قريوان .
- (٧٨) المبارك ، المرجع السابق ص ٥٥٧
- (٧٩) ولد الشيخ عبد الله بن محمد بن ذهلان الملقب بعلامة الديار النجدية في العينة وأخذ عن علمائها ، ثم انتقل إلى الرياض وتولى القضاء والتعليم فيها ، وتخرج على يديه عدد كبير من علماء نجد ، وكانت وفاته - رحمه الله - عام ١٠٩٩ هـ (البسام ، علماء ، ج ٤ ص ٤١٤ : ٤١١) .
- (٨٠) المنقور ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٥٠١

(٨١) هو الشيخ أحمد بن محمد البجادي الوهبي، من علماء أشيقر، توفي - رحمه الله - عام ١٠٧٨ هـ (البسام، علماء، ج١ ص ٥١٠: ٥٠٨).

(٨٢) هو الشيخ سليمان بن علي بن مشرف، كانت ولادته في أشيقر حيث تعلم على يد علمائها، ثم انتقل إلى روضة سدير ومنها إلى العيينة حيث استقر فيها وتولى القضاء والتعليم فيها إلى وفاته - رحمه الله - عام ١٠٧٩ هـ (المرجع نفسه ج ٢ ص ٣٧٢: ٣٦٦).

(٨٣) المنقور، المصدر السابق، ج ١ ص ٥٠٦.

(٨٤) تقع العيينة في شمال غرب الرياض، وكانت من منازل بني حنيفة، وفي عام ٨٥٠ هـ اشتراها حسن بن طوق التميمي القادم من ملهم من آل يزيد من بني حنيفة، انظر عن تاريخ هذه البلدة وأمرائها (عبد الله بن محمد بن خميس، المعجم الجغرافي للمملكة العربية السعودية، معجم اليمامة، ج ٢، ١٣٩٨ هـ ص ١٩٨/٢٠٥).

(٨٥) المنقور، المصدر السابق، ج ١ ص ٥١٣: ٥١٤.

(٨٦) هو الشيخ ناصر بن محمد بن مشرف، ولد في أشيقر وتولى القضاء فيها في القرن العاشر الهجري (البسام، علماء، ج ٦ ص ٤٨٥: ٤٨٤).

(٨٧) ولد الشيخ زامل بن سلطان الحنفي في مقرن، ورحل في سبيل طلب العلم إلى الشام ومصر، وبعد عودته تولى التعليم والقضاء إلى وفاته - رحمه الله - في النصف الأخير من القرن العاشر (المرجع نفسه ج ٢ ص ١٩٩: ١٩٧).

(٨٨) مقرن ومعكال قريتان تكونت منهما مدينة الرياض، وحول بلدة مقرن، وتحول اسمها إلى الرياض، وتاريخ ذلك، انظر حمد الجاسر، مدينة الرياض عبر أطوار التاريخ، منشورات دار اليمامة، ١٣٨٦ ص ٩٠: ٩١.

(٨٩) هو الشيخ سليمان بن محمد بن شمس التميمي نسبا والسبيعي حلفاً، وقد ولد في مقرن في أول القرن العاشر الهجري، وأخذ العلم عن علمائها، وقد تولى قضاء بلدة رحمه الله (البسام، علماء، ج ٢ ص ٣٩١: ٣٩٠).

(٩٠) تلقى الشيخ موسى بن عامر بن سلطان العلم على بعض العلماء النجديين ومنهم الشيخ أحمد بن عطوه، وقد تولى القضاء في الدرعية إلى وفاته - رحمه الله - عام ١٠٢١ هـ (المرجع نفسه، ج ٦ ص ٤٥٠).

(٩١) ولد الشيخ إسماعيل بن رميح في مفرن، وأخذ عن علمائها ومنهم الشيخ محمد بن مائع الوهبي، وكانت وفاته - رحمه الله - في حدود عام ٩٧٠ هـ (المرجع نفسه ج ١ ص ٥٦٩: ٥٦٧).

(٩٢) ولد الشيخ أحمد بن محمد بن ناصر بن مشرف الوهبي في أشيقر، وأخذ عن علمائها، ثم انتقل إلى مفرن حيث تولى القضاء والتعليم فيها إلى وفاته - رحمه الله - عام ١٠٤٩ هـ (المرجع نفسه ج ١ ص ٥٤٣: ٥٤٢).

(٩٣) المتقور، المصدر السابق، ج ١ ص ٤٧٨، ٤٨١.

(٩٤) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٨٠.

(٩٥) المصدر نفسه، ج ١ ص ٤٨٥، ٤٨٦.

(٩٦) عبد الرحمن بن قاسم، الدرر السنية في الأجوبة النجدية، دار العربية، بيروت، ج ٥ ص ٢٥٦.

(٩٧) متفق عليه، المتاوي، المصدر السابق، ج ٥ ص ١٣١.

(٩٨) الآية رقم ٤٩ من سورة التوبة، وقد نزلت في الجذ بن قيس الذي اعتذر من الرسول - عن الخروج لغزو الروم بدعوى خوفه على نفسه من الافتتان بنسائهم (إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، دار الأندلس للطباعة، بيروت، ج ٣ ص ٤٠٧: ٤٠٨).

(٩٩) هو إمام المذهب الحنبلي أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، ولد ببغداد عام ١٦٤ هـ، وسافر في طلب العلم ثم عاد إلى بغداد وتوفي فيها عام ٢٤١ هـ، وأكثر العلماء من الثناء عليه وذكر فضائله وحسن عقيدته (ابن قدامة، المرجع السابق، ج ١ ص ٨: ١٠) وانظر عبد الحليم الجندي، أحمد بن حنبل إمام أهل السنة، دار المعارف، القاهرة.

(١٠٠) انظر عبدالرحمن النسائي، سنن النسائي، مكتبة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٣٨٣ هـ، ج ٥ ص ٦٩، عبدالله الدارمي، سنن الدارمي، تحقيق عبدالله المدني، المدينة المنورة، ١٣٨٦ هـ، ص ٣٣٤.

(١٠١) جاء في المغني قوله عن صاحب وقف (وكذلك إن كان له بنون وبنات فقال من مات من الذكور فنصيبه لولده ومن مات من البنات فنصيبها لأهل الوقف فهو على ما قال) وقوله (إذا وقف على قوم، وأولادهم، وعاقبتهم، ونسلهم، دخل في الوقف ولد البنين بغير خلاف نعلمه، فأما ولد البنات فقال الحركي لا يدخلون فيه، وقد قال أحمد في من وقف على ولده: ما كان من ولد البنات فليس لهم فيه شيء) ثم ذكر أقوال بعض العلماء القائلين بدخول أولاد البنات في الوقف على الأولاد والقائلين بعدمه، وأورد الأدلة اللغوية والشرعية التي استدل بها كل من الطرفين (ابن قدامة، المرجع السابق، ج ٨ ص ٢٠٠: ٢٠٤).

(١٠٢) ابن قاسم، المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٥٦: ٢٥٩.

(١٠٣) الفقرة الأخيرة فيها نقل لبعض نصوص ومعاني بعض الآيات التي تشير إلى هول يوم القيامة وشدته، وختمت بذكر آية البقرة رقم ١٨١ التي تحرم التفسير في الوصية.

(١٠٤) المبارك، المرجع السابق، ص ٥٥٨: ٥٥٩.

(١٠٥) ابن غنام، المصدر السابق، ج ١ ص ١١٢.

(١٠٦) هو الشيخ عبد العزيز بن عبد الرحمن بن عدوان الرزيني الحنظلي، ولد في قرية أثنية إحدى قرى الوشم، ورحل في طلب العلم إلى الاحساء وأخذ عن الشيخ عبد الله بن فيروز وابنه الشيخ محمد المعروف بمعارضته للدعوة الإصلاحية، وكانت وفاته - عفا الله عنا وعنه - في شهر صفر من عام ١١٧٩ هـ (البسام، علماء ج ٣ ص ٤٠٩: ٤٠٦).

(١٠٧) أثنية تصغير أثنية، واحدة الأثافي، وهي ما ينصب عليها القدر لوقوعها

بين ثلاث أكبيمات تشبه أثافي القدر ، وهي قرية معروفة بالوشم بين ثرمدا والقرائن ، وكانت قديماً لبني كليب بن يربوع من تميم ، ابن خميس ، المرجع السابق ص ٥٧- ٥٨ ، وقد أبدلت الفاء ثاء فأصبحت تسمى أثبية ، ابن بليهد المرجع السابق ج ٣ ص ٥٠

(١٠٨) تبلغ هذه الرسالة اثنتان وثلاثون ورقة مخطوطة ، لدى أحد العلماء في عنيزة ، انظر الملحق رقم (١٤) وقد كتب بعض العلماء التجديين في بيان بعض أحكام الأوقاف ، ومن هذه الكتابات ما كان إجابة على سؤال ورد على العالم ومنه إجابة الشيخ عثمان بن عبد الله بن شبانه عن سؤال يتعلق بالخصومة بين أبناء إخوة الواقف وينت عمهم التي تطالب بالمشاركة في الوقف ، وجاء في جواب الشيخ عثمان قوله * الحمد لله الجواب وبالله التوفيق حيث شرط الواقف أن وقفه المذكور على قسمة الله من الميراث اختص به أولاد أخيه المذكور دون أخواتهم لأنهن من ذوي الأرحام والله أعلم كتبه الفقير عثمان بن عبد الله بن شبانه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم * (مخطوطة من ورقة واحدة لدى الباحث) ، انظر الملحق رقم (١٥) ومن هذه الكتابات أيضاً كتابة بعض الرسائل الصغيرة في بيان بعض الأحكام المتعلقة بالأوقاف ، ومنها رسالة الشيخ عثمان بن قائد التجدي في حكم إجارة الأوقاف وجاء في مقدمتها قول الشيخ عثمان * بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد فهذه نبذة يسيرة تتعلق بإجارة الأوقاف وما ينفسخ منها وما لا ينفسخ وغير ذلك مشتملة على مقدمة وفصل وخاتمة وسميتها بالاسعاف في إجارة الأوقاف . (مخطوطة من ورقتين لدى فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام بمكة المكرمة) انظر الملحق رقم ١٦ ، وكانت وفاة الشيخ ابن قائد - رحمه الله - في القاهرة عام ١٠٩٧ هـ (البسام ، علماء ، ج ٥ ص ١٣٨) .

(١٠٩) يعد الشيخ الرزني - عفا الله عنا وعنه - من أشد المعارضين للدعوة ، وقد

تضمنت رسالته هذه الكثير من الكلمات والعبارات القاسية في رده على الشيخ محمد - رحمه الله - وقد تم حذف هذه الكلمات والعبارات وترك مكانها فارغاً.

(١١٠) الآية رقم ١١،

(١١١) هو سعد بن الربيع بن عمر الحزرجي الأنصاري البصري أخى الرسول - بينه وبين عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، وعرض على ابن عوف أن يتنازل له عن شطر ماله ويطلق إحدى زوجتيه ليتزوجها فامتنع عبد الرحمن ودعا له، وهو أحد النقباء ليلة العقبة، قتل في غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة (محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء - تحقيق شعيب الارنؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١ هـ ص ٣١٨، ٣١٩

(١١٢) (إلا من صدقة جارية، أو علم يتتفع به، أو ولد صالح يدعو له) مسلم بن الحجاج القشيري، (صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٥ هـ ج ٣ ص ١٢٥٥).

(١١٣) هو الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي المشهور بابن النجار، ولد بالقاهرة ونشأ بها، أخذ العلم عن أبيه وغيره من العلماء، وانتهت إليه الرئاسة في المذهب الحنبلي، توفي - رحمه الله - في حدود سنة ٩٨٠ هـ (مرعي بن يوسف الحنبلي، غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، ١٣٧٧ هـ ج ١ ص ١٣).

(١١٤) سورة الشعراء، الآية رقم ٢١٤،

(١١٥) هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام الحراني الدمشقي المشهور بابن تيمية نسبة إلى أحد أجداده، ولد في حران عام ٦٦١ هـ، ثم قدم إلى دمشق وأخذ عن علمائها، وتبحر في العلوم، وبلغت مؤلفاته المئات، وتوفي - رحمه الله - في سجن قلعة دمشق عام ٧٢٨ هـ (أحمد بن تيمية، الايمان، المكتب الإسلامي ببيروت ودمشق، ط ٣، ١٤٠١ هـ

ص ٨٠٧).

(١١٦) هو أبو عبد الله محمد بن مفلح بن محمد الصالح الحنبلي، ولد سنة ٧٠٧ هـ وقيل سنة عشر أو اثني عشرة، أخذ العلم عن عدد من العلماء وتفقه في المذهب ودرس وأفتى، وصنف عدداً من الكتب منها كتاب الفروع، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية، وأثنى عليه العلماء، توفي. رحمه الله. بدمشق عام ٧٦٢ هـ وقيل ٧٦٣ هـ (محمد بن مفلح، الفروع، عالم الكتب، بيروت، ط ٣ ١٤٠٢ هـ ص ٨: ١١).

(١١٧) هو الشيخ منصور بن يونس أبو السعادات البهوتي الموصوف بشيخ الحنابلة في مصر، اتصف بالورع ومحبة العلم، وأخذ عنه الكثير من العلماء الحنابلة، توفي - رحمه الله - سنة ١١٥١ هـ (محمد بن عبد الله بن حميد، السحب الدابلة على ضرائح الحنابلة، تحقيق الشيخ بكر أبو زيد والدكتور عبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦ هـ، ج ٣ ص ١١٣١: ١١٣٣).

(١١٨) قال الإمام أبو حنيفة بجواز بيع الوقف، وقال الإمام مالك والشافعي بعدم جواز البيع، وقال الإمام أحمد بمنع البيع إلا في حالة تعطل منافعه فيجوز بيعه واستبداله بغيره (البسام، توضيح، ج ٤ ص ٢٤٤)، وانظر جواين للشيخ سليمان بن علي، والشيخ محمد بن إسماعيل في حكم بيع الوقف (المنقور، المصدر السابق ج ١ ص ٥٠٥، ٥٢٠).

(١١٩) سورة التوبة، الآية رقم ٣١

(١٢٠) الرزني، المخطوط السابق، الورقات ١٣، ٣٢،

(١٢١) الآية رقم (١٥) من سورة التباين.

(١٢٢) رواه مسلم وغيره، وانظر تعدد الروايات في ألفاظ الحديث (محمد بن ناصر الألباني، إرواه الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف محمد الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، ١٣٩٩ هـ، ج ٣ ص ٣١٥، ٣١٦، ٣٢١)

(١٢٣) الآية رقم (١٤) من سورة النساء.

(١٢٤) ابن قاسم، المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٥٩، ٢٦٤.

(١٢٥) الرزيني، المخطوط السابق، الورقة رقم (٢٨).

(١٢٦) وقف محمد بن قاسم.

(١٢٧) هو الشيخ علي بن عبد الله بن إبراهيم بن عيسى، كانت ولادته في شقراء

عام ١٢٤٩ هـ حيث أخذ عن علمائها وعلى رأسهم الشيخ عبد الله أبا بطين،

ورحل إلى الرياض في سبيل طلب العلم ودرس على الشيخين عبد الرحمن

ابن حسن وابنه الشيخ عبد اللطيف، وتولى القضاء في شقراء حوالي أربعين

سنة، وتوفي - رحمه الله - عام ١٣٣١ هـ (البسام، علماء، ج ٥ ص

٢٢٨: ٢٢٣).

(١٢٨) هكذا والصواب وتلقى.

(١٢٩) معناها * ولم يسبق أن *.

(١٣٠) معناها * وتأملنا *.

(١٣١) وثيقة مخطوطة من ورقتين، لدى الباحث انظر الملحق رقم (١٧)، ومن

هذه الأوقاف وقف آل عثيمين الذي كتبه الشيخ أحمد البجادي المتوفى عام

١٠٧٨ هـ والذي جاء فيه (وليس لأولاد البنات شيء) وقد أنكر الشيخ عبد

العزیز بن بشر المتوفى عام ١٣٥٩ تفكير بعض الورثة ببيعهم وقال: * كيف

يسوغ إبطال الوقف ببيع بعض الورثة سبحانه الله وقد حكمت بصحة الوقف

وأنه لا يجوز إبطاله * . . مخطوطة من ورقة واحدة في مكتبة الشيخ عثمان أبا

حسين - رحمه الله - في أشيقر انظر الملحق رقم (١٨)، وفي جواب للشيخ

عبد الله أبا بطين - رحمه الله - عن قول الواقف هذا وقف على عيالي هل

يدخل معهم أولاد البنات أم لا؟ . . قال الشيخ أبا بطين: * إذا كان الوقف على

عياله ولا زاد على هذه اللفظة فهو يختص أولاد الابن ولا يدخل فيه ولد البنت

*، مخطوطة من ورقة واحدة، لدى الباحث. . وحكم الشيخ إبراهيم بن

حمد بن عيسى المتوفي عام ١٢٨١ هـ بعدم دخول أولاد البنات في الوقف إلا بنص أو قرينة كما يفهم من تعليقه - رحمه الله - على وقف إبراهيم بن منصور بقوله: * يعلم من يراه بأني أشرفت على وصية إبراهيم بن محمد بن منصور ووقفه أنه على عياله الذكر والأنثى بالسوية فعلى هذا ما يدخلون في الوقف عيال البنات إلا بنص أو قرينة * مخطوطة من ورقة واحدة، لذي الباحث.



اللمعة رقم (٩)

جزء من وصية أحمد بن عثيق

[illegible]

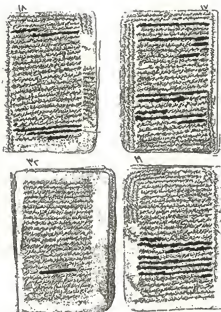
الملحق رقم (١٠)

جزء من شهادة خلف بن خريف بشأن
وقف الشيخ مكيان بن علي

[illegible]

الملحق رقم (١١)

جزء من رسالة الشيخ إسماعيل بن علي
وقف الشيخ سليمان بن علي



الورقات السابعة والثامنة والتاسعة عشرة والأخيرة

من رسالة الشيخ الرزبي التي رد بها على الشيخ محمد

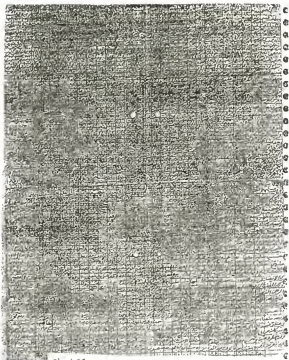
الحلي (١٤) بن عبد الوهاب في موضوع الأول والثاني

وثلاثون ورقة، وقد تم حذف بعض الكلمات

وقد عرفت القافية فيها.

و بعد از این که در میان ایشان اتفاق افتاد و هر یک را
در کارهای خود مشغول ساختند و هر یک را در کارهای خود مشغول ساختند

فتاوى الشيوخ علي بن عيسى في مسألة
تتعلق بولف محمد بن قاسم. (الملحق رقم ١٧)



وصية وقف آل عثمان، وكتابات

العلماء وتعليقاتهم عليه من القرن الحادي

عشر إلى القرن الرابع عشر.

المخطوط رقم (١٥٠)